مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٦٩

الثلاثاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة توروبتيتش
	المكسيك	لسيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

صون السلم والأمن في أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن في أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وسلوفاكيا وليتوانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة أليس ندريتو، المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية؛ والسيدة ليوبوف تسيبولسكا، رئيسة مركز الاتصالات الاستراتيجية وأمن المعلومات؛ والسيد جاريد أندرو كوهين، الرئيس التنفيذي لشركة Jigsaw وزميل أقدم مساعد في مجلس العلاقات الخارجية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ندريتو.

السيدة ندريتو (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير فريد خوجا، وأعضاء المجلس الآخرين على دعوتي إلى تقديم إحاطة عن موضوع التحريض على العنف الذي يؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة.

تتمثل ولايتي، بصفتي مستشارة خاصة للأمين العام، معنية بمنع الإبادة الجماعية، في العمل كعامل حفاز لزيادة الوعي بأسباب الإبادة الجماعية وديناميكياتها، وتنبيه الجهات الفاعلة المعنية من خلال الإنذار المبكر كلما ظهر خطر الإبادة الجماعية، والدعوة والتعبئة من أجل القيام بالعمل المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتبي منذ عام ٢٠١٩ كمركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، اللذين يدمجان تلك الأولوية في عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك على الصعيد القُطري، في جميع وكالاتها وصناديقها وبرامجها، لكونها عنصرا أساسيا في النهوض بجميع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتم ذلك في ظل الاحترام الكامل للحق الأساسي في حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

هذا الأسبوع، في ١٨ حزيران/يونيه، احتفلنا بأول يوم دولي على الإطلاق لمكافحة خطاب الكراهية. كما شارك مكتبي والبعثة الدائمة للمملكة المغربية، وهما القوة الدافعة وراء قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٧٥، الذي أنشأ ذلك اليوم الدولي، في رعاية حدث جانبي في مجلس الوصاية في ١٧ حزيران/يونيه بشأن دور التعليم في معالجة الأسباب الجذرية لخطاب الكراهية، وتعزيز الإدماج، وعدم التمييز، وإعلاء شأن السلام. جرى الاحتفال رسميا باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية في اجتماع غير رسمي رفيع المستوى للجمعية العامة، دعا إلى عقده رئيس الجمعية العامة أمس، ٢٠ حزيران/يونيه.

كلنا نعرف من التاريخ الأثر المدمر الذي يمكن أن يحدثه التحريض على التمييز، أو العداوة، أو العنف والروايات البغيضة والمثيرة للانقسام ببث الكراهية والتحريض على العنف. وقد رأينا ذلك في الفترة التي سبقت المحرقة، في رواندا في عام ١٩٩٤، وفي البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥.

يعمل مكتبي أيضا مع شركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لضمان وفائها على نحو كاف بمسؤولياتها عن التصدي لخطاب الكراهية على منصاتها، ومواءمة سياساتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز التزامها بوضع حماية الأرواح البشرية في الصدارة.

لقد وضع مكتبي توجيهات وسياسات، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالتصدي لخطاب الكراهية المرتبط بمرض فيروس كورونا والتصدي له، وكذلك في الأشهر القليلة الماضية بشأن إنكار الهولوكوست، والإبادة الجماعية بوصفهما خطابا يحرض على الكراهية، وخطاب الكراهية القائم على نوع الجنس.

انبثقت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي اعتمدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، من ركام المحرقة. ينص

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، محظورة بموجب القانون، وأن التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية جريمة محظورة بموجب القانون الدولي. وهي تمثل أيضا مؤشرات المخاطر والمحفزات المحتملة لارتكاب الجرائم الفظيعة في إطار تحليل الجرائم الجسيمة – وهي المنهجية التي يستخدمها مكتبي للتحليل.

وتُعرَّف اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ تحديدا التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، ومحاولات ارتكاب الإبادة الجماعية، والتواطؤ في الإبادة الجماعية، بوصفها كلها جرائم يعاقب عليها القانون. إن منع الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التزام قانوني يقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي.

عقدت الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة اجتماعات، واتخذت عدة قرارات منذ بداية الصراع في أوكرانيا. وقد زار الأمين العام المنطقة ودعا إلى وقف الأعمال القتالية. ولا يزال منخرطا تماما مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك مع حكومتي الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بينما يؤكد مجددا رسالة مفادها أنه لا يوجد بديل للدبلوماسية.

في مشاركتي مع طائفة من الدول الأعضاء، دعوت في السر والعلن إلى ضرورة تعزيز جهود الوقاية والمساءلة.

وفي بيان مؤرخ ١٨ آذار/مارس، اعترفت بالأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس والذي يشير إلى اتخاذ تدابير مؤقتة في القضية المتعلقة بادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ورددت ما أعلنته المحكمة ومؤداه أنه يجب على الدول الأطراف أن تفي بالتزاماتها بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بحسن نية، وأن لا تتصرف إلا في حدود ما يسمح به القانون الدولي، ووفقا لروح الأمم المتحدة وأهدافها. لقد أدلت المحكمة بدلوها ويجب ضمان تنفيذ التدابير المؤقتة التي أشارت إليها تنفيذا كاملا ودون إبطاء لمنع حدوث المزيد من الخسائر في الأرواح.

ووجهت أيضا الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين. وكررت الإعراب عن شواغل كبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين فيما يتعلق بتزايد مخاطر العنف الجنسي، خاصة الاتجار بالأشخاص الذي يؤثر بشكل كبير على النساء والأطفال. وأشدت بالدور الهام للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية المستمرة وتشريد ملايين الأشخاص. وشددت أيضا على أهمية ضمان امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجمع الالتزامات والمبادئ الأخرى ذات الصلة.

قبل نشوب النزاع هذا العام، كان مكتبي يعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري في أوكرانيا لدعم جهود الحوار بين الطوائف. وأشجع على إعطاء الأولوية للمساءلة ومواصلة هذه الجهود بين الطوائف.

وفي ١٤ نيسان/أبريل كررت الإعراب عن شعوري بالقلق الشديد من استمرار تدهور الحالة في أوكرانيا واستمرار الخسائر في الأرواح وشدة المعاناة. ودعوت جميع من هم في وضع يمكنهم من ممارسة نفوذهم وكذلك القادرين على إحداث تغيير حقيقي في الميدان إلى مضاعفة جهودهم للمساعدة في استعادة السلام. كما دعوت الزعماء الدينيين إلى ممارسة نفوذهم لدعم الجهود الرامية إلى حل النزاع الدائر بدلا من تأجيجه. وذكّرتهم، كما ذكرت الجهات الفاعلة الأخرى، بأن الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي هي تحريض على التمييز أو العداء أو العنف محظورة بموجب القانون الدولي.

عملا بقراره ١/٤٩ أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي تكمل العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أوكرانيا. إن اللجنة مكلفة، في جملة أمور، بالتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وإثبات الحقائق والظروف

والأسباب الجذرية لأي من تلك الانتهاكات والتجاوزات، وجمع وتوحيد وتحليل الأدلة على هذه الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك بعدها الجنساني لأي إجراءات قانونية ربما تتخذ في المستقبل. وفي الوقت نفسه، تواصل مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق الخسائر في صفوف المدنيين وأثر الأعمال العدائية ورصد حرية التنقل وتلقي ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

وبالإضافة إلى ذلك، كرست الدورة الاستثنائية الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في أيار/مايو لأوكرانيا ودعت في جملة أمور إلى وقف الأعمال العدائية. كما أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قراره بفتح تحقيق في الحالة في أوكرانيا.

كما أثيرت ادعاءات خطيرة، بما في ذلك مؤشرات على احتمال ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. ولا يمكن البت في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية إلا من قبل محكمة ذات اختصاص قضائي. ولا يجري مكتبي تحقيقات جنائية في حوادث محددة، سواء في الحاضر أو في الماضي. وبدون سلطات قضائية أو شبه قضائية، لا يقرر مكتبي ما إذا كانت حالات محددة، سواء كانت حاليا أو في الماضي، يمكن تصنيفها من الناحية القانونية باعتبارها من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب بموجب القانون الدولي. وبصفتي مستشارة خاصة معنية بمنع الإبادة الجماعية، فإن مسؤوليتي الرئيسية هي الوقاية، وليس الفصل في الدعاوى. غير أن الادعاءات الجدية بارتكاب جرائم دولية تعتبر في حد ذاتها مؤشرات على خطر ارتكاب مثل هذه الجرائم. وبالتالي لا يسعني إلا أن أكرر دعوتي إلى وضع حد لهذه الحرب لضمان حماية المدنيين وتسريع الجهود الدبلوماسية لكي يتسنى تحقيق هذين الهدفين. إن الوقاية تركز على المستقبل ولكنها تتطلع أيضا إلى الماضي. ويعني تصاعد الأعمال العدائية في سياق التصدي للحرب وتدفق العداء ردا على الحرب أنه يجب علينا أن نعمل بجد أكبر لحماية الجميع.

إن الحرب مشكلة من صنع الإنسان وهناك بالتأكيد من لديه القدرة على حلها وقد قدم التاريخ أفرادا وهيئات جماعية تمكنت من إنهاء الحروب. وكثير من الناس يؤمنون بالأمم المتحدة ويتوخون عالما يسوده السلام والعدالة والعلاقات الخالية من العنف. ونحن بحاجة إلى أن يضع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية رؤية شاملة وخريطة طريق تهدفان إلى إنهاء الحرب. ويجب أن تعتبر خريطة الطريق تلك السلام نفسه عملية لا تتغاضى عن الظلم. ويتطلب إنهاء هذه الحرب وغيرها من الحروب إجراءات مستدامة، بما في ذلك بسد التفاوت بين الأجيال ومواجهة خطاب الانقسام والكراهية، سواء عبر الإنترنت أم غيرها، فضلا عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر بشكل مباشر على سبل العيش ونوعية الحياة.

في الختام، وكما لاحظ الأمين العام غوتيريش، فإن الحل الوحيد لهذا النزاع يتمثل في الحل الدبلوماسي. وسيكون ذلك ممكنا بالتزام جميع الأطراف. ولكن لن يؤدي التأخير إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ندريتو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تسيبولسكا.

السيدة تسيبولسكا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه الجلسة الهامة باسم المجتمع المدني، الذي يدافع عن أوكرانيا ضد العدوان الهمجي الروسي شأنه شأن حكومة بلدي وقواتنا المسلحة الشجاعة.

تمر أوكرانيا بأصعب فترة في تاريخها، حيث تستمر أكبر حرب منذ الحرب العالمية الثانية في أوروبا حيث تود روسيا تدمير أوكرانيا حرفيا بواسطة القتل والاغتصاب، وبمعنى أعم، بالقضاء على ثقافتنا ولغتنا وتاريخنا – أي كل ما يشكل هويتنا. وما فتئت روسيا تعبر عن طموحاتها الإمبريالية لمئات السنين. لقد كان تاريخ أوكرانيا صراعا مستمرا من أجل البقاء والاستقلال ضد محاولات روسيا لقهرنا، ناهيك عن المجاعة الكبرى التي سببتها لنا – وهي مجاعة جماعية قتل فيها السوفييت ما لا يقل عن ٤ ملايين أوكراني بحرمانهم عمدا من الطعام – حيث قام النظام بإيواء مواطني روسيا السوفيتية في منازل أشخاص كانوا قد جوعوا حتى الموت في بلدنا. وكانت منازلهم تنبض حرفيا بدفء حياتهم عندما انتقل المالكون الجدد إليها. وهذا هو بالضبط

ما يحدث الآن. لقد جلبت روسيا المجاعة إلى بلدنا وتواصل ابتزاز العالم بأسره بالأزمة الغذائية التي سببتها.

خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي تعرض الكتاب والفنانين والشعراء الأوكرانيين للتعذيب والقتل خلال فترة سجلت في التاريخ الأوكراني باسم عصر النهضة الموؤدة، حيث كانت ترى موسكو أنه ليس ما يستدعي وجود اللغة الأوكرانية والفن الأوكراني. وهذا بالضبط ما يحدث الآن، حيث منع المعلمون الروس الأطفال في ماريوبول وخيرسون وميليتوبول من التحدث باللغة الأوكرانية ويستمر تدمير المكتبات والمتاحف الأوكرانية بوحشية شنيعة.

ولا يفوتني أن أذكر عمليات الترحيل الجماعي للمعارضين الأوكرانيين، الذين أرسلوا قسرا إلى أقصى أركان الاتحاد السوفيتي حيث لقوا حتفهم في ظروف معيشية لا تطاق في معسكرات العمل خلال عقدي الستينيات والسبعينيات. إن عمليات الترحيل نفسها هي بالضبط ما يحدث الآن. ففي غضون بضعة أشهر فقط، تم ترحيل أكثر من مليون شخص من شرق وجنوب أوكرانيا إلى روسيا من بينهم ٣٠٧ ٠٠٠ طفل. لقد شهدنا نحن الأوكرانيين كل تلك الجرائم الفظيعة أكثر من مرة، سواء تلك التي ارتكبت بحقنا أو ضد تتار القرم أو شعوب البلطيق أو البولنديين أو الشيشان أو غيرهم. وهذا هو أسلوب عمل الكرملين.

بيد أن الحرب الدائرة الآن تعد استثنائية لقسوتها ولإنسانيتها. ولأنها تجسد وحشية حروب العصور الوسطى حيث قصفت مستشفيات الولادة وحتى المقابر، وتشن فيها الهجمات المتعمدة على الملاجئ وطرق الإجلاء واغتصاب النساء والرجال والأطفال والقتل الجماعي للمدنيين العزل. وكلها فظائع شاهدها الجميع بالتأكيد من خلال وسائط الإعلام. لقد أظهر الجيش الروسي همجية يصعب تخيلها في القرن الحادي والعشرين.

وبمجرد أن بدأ الغزو الشامل طرح الأوكرانيون في كل مكان سؤالا واحدا فقط: "لماذا؟ لماذا يكرهوننا بكل هذا القدر"؟ ثم اتحد المجتمع بأسره في مسعى واحد لقول الحقيقة لما يسمى بالروس العاديين. وبدأنا نرسل لهم صورا ومقاطع فيديو جماعية للفظائع التي ارتكبها الجنود الروس في أوكرانيا. كما بدأنا الاتصال بمعارفنا وأقاربنا في روسيا لشرح أهوال الحرب على أمل تعاطفهم معنا. واعتقدنا أنه عندما يرى الروس كل تلك الفظائع، فإنهم سيدينون ذلك الخروج عن القانون. لكن وعوضا عن ذلك لم نر منهم أي تعاطف، بل لم يكن هناك أي تعاطف حتى مع الصبي البالغ من العمر عاما واحدا من مدينة إزيوم والذي توفي بعد اغتصابه من قبل جنديين روسيين في وقت واحد، أو مع الفتاة البالغة من العمر ١٦ عاما من مدينة إيربين، التي اقتلع الروس أظافرها قبل اغتصابها وإطلاق النار على رأسها. ولم تدن غالبية الروس جرائم الحرب تلك، بل شرعوا في الإعراب عن موافقتهم وشعورهم بالفخر.

يعتقد كثير من الناس أن هذه حالات معزولة. غير أننا، بالإضافة إلى ما رأيناه على الإنترنت، وبالإضافة إلى استطلاعات الرأي التي تظهر دعم الروس الكامل لأعمال الكرملين في أوكرانيا، نستمع أيضا في عمليات اعتراض للاتصالات – إلى محادثات بين الجنود الروس وعائلاتهم. وفيما يلي بعض الاقتباسات.

من محادثة بين جندي روسي وزوجته، اعترضنا:

"أنت، اغتصب النساء الأوكرانيات ولا تخبرني بأي شيء".

ومن محادثة بين جندي روسي ووالدته، اعترضنا:

"من الصواب أن تقتلهم جميعا. كلهم نازيون. والأطفال أيضا".

هذه هي تبعات العمل المستمر لآلة الدعاية الروسية. لقد خلقت وسائل الإعلام التابعة للكرملين واقعا بديلا لملايين الناس، حيث لم يعد الأوكرانيون بشرا ويجب إبادتهم جسديا على نطاق واسع.

طوال هذه السنوات، كانت الدعاية الروسية تنشر بشكل منهجي الكراهية تجاه أوكرانيا والغرب، وتجردنا من إنسانيتنا بشكل منهجي. وهي تنكر وجود أوكرانيا، اللغة والثقافة الأوكرانية. وفي بعض الحالات،

برر الجنود الروس صراحة عنفهم ضد المدنيين بالإشارة إلى البرامج والمقالات التي شاهدوها في وسائل الإعلام الروسية.

هناك الكثير من الأدلة على خطاب الإبادة الجماعية. بدأت أنا وزملائي إعداد قاعدة بيانات لإظهار الطبيعة المنهجية وطول فترة شيطنة الأوكرانيين. وفيما يلي بعض الأمثلة.

وفي مقال نشرته وكالة أنباء ريا نوفوستي الروسية التي تديرها الدولة في ٤ نيسان/أبريل، دعا الصحفي المؤيد للكرملين تيموفي سيرغيتسيف إلى تدمير الهوية الوطنية لأوكرانيا وشن حملة عقاب وحشية لشعبها. ودعا إلى السجن والسخرة والموت للأوكرانيين الذين رفضوا الامتثال لحكم الكرملين في أوكرانيا.

وفي ٥ نيسان/أبريل، وصف ديمتري ميدفيديف، رئيس الوزراء والرئيس الروسي السابق، الذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس الأمن في الاتحاد الروسي، أوكرانيا بأنها دولة وهمية تماما ونسخة من الرايخ الثالث لا تستحق الوجود. ثم ذهب إلى أبعد من ذلك واقترح توسيع روسيا من لشبونة إلى فلاديفوستوك.

وفي برنامج الإعلامي المعروف في مجال الدعاية فلاديمير سولوفيوف، ذكر أحد الضيوف ما يلي:

”أوكرانيا لا يمكن إصلاحها. لا يمكنك إصلاح هذا البناء. يجب تدميرها، لأنها معادية لروسيا، كيان يهدد روسيا“.

وقالت شخصية أخرى معروفة في وسائل الإعلام الروسية، أنطون كراسوفسكي، الذي كان يتولى إدارة قناة RT التلفزيونية:

”لا ينبغي أن يكون هذا البلد موجودا. وسنفعل كل شيء حتى لا يكون موجودا. سنحرق دستوركم“.

وأخيرا، نشر رئيس وكالة الفضاء الروسية (روسكوزموس)، ديمتري روغوزين، مؤخرا على قناته على تلغرام قوله إن:

”إذا لم نقتلهم – الأوكرانيين – حيث لم يقتلهم أجدادنا، فسيتعين علينا أن نموت، لكن سيتعين على أحفادنا دفع ثمن أكبر. لذلك من الأفضل أن ننهيها الآن“.

لقد أصبح الاستعمار عقلية للشعب الروسي، عقلية لا مجال فيها للديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية. لقد غاب عن العالم أن العمليات الخطيرة للغاية بدأت تتكشف في روسيا. وقد بدأت أكبر دولة في العالم، التي يبلغ عدد سكانها ١٤٠ مليون نسمة، في اعتناق معتقدات شوفينية وقومية وعنصرية متشددة. لقد شهدنا أحداثا مماثلة على مر تاريخ البشرية. ونحن نعلم العواقب الوخيمة التي يمكن أن تؤدي إليها. لسنوات، كررنا عبارة ”لن يحدث ذلك مرة أخرى أبدا“، ومع ذلك فإن هذا الرعب يحدث مرة أخرى في قلب أوروبا. لم تعد روسيا استبدادية. إنها دولة شمولية أعطى فيها النظام الضوء الأخضر لمواطنيه ليكونوا قساة قدر الإمكان. ومنحهم الإذن بالقتل والتعذيب والاغتصاب. وتم نشر هذا الإذن من خلال وسائل الإعلام، من خلال أجهزة التلفزيون والهواتف الذكية. وتحول الروس العاديون، الذين أرسلوا بعد ذلك إلى أوكرانيا للقتال، إلى قتلة ومغتصبين، وسمح لملايين الروس في الوطن بالهتاف والتصفيق لتلك الأعمال.

يقول الكرملين منذ سنوات إن الأوكرانيين نازيون، وإن روسيا تحمي الناطقين بالروسية – وتحررهم من النازيين. لكن اتضح أن الكرملين لا يعبأ بالناطقين باللغة الروسية. إنه يقتلهم بنفس الغضب كما يقتل أي شخص آخر. الآلاف في المقابر الجماعية في ماريوبول ناطقون بالروسية. لقد حررتهم روسيا من شيء واحد فقط – الحياة.

يحب المسؤولون الروس القول إن كل هذه الجرائم مدبرة وأنه لا يوجد دليل. إنني مضطرة لأن أخيب آمالهم. لقد تم بالفعل جمع الآلاف من الأدلة على جرائم الحرب الروسية ولا يزال يتم جمعها. روسيا لا تتبع أي قواعد حرب. والعالم كله يرى ذلك.

ومن المهم جدا أن نفهم أن هذا التهديد ليس قائما بالنسبة للأوكرانيين فقط؛ وإنما هو تهديد للعالم الغربي بأسره. والواقع أن آلة الإعلام الحكومية الروسية صورت، في السنوات الأخيرة، الدول الغربية على أنها عدو. تتحدث وسائل الإعلام الحكومية الروسية عن تآكل القيم الأخلاقية، والنوايا العدوانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي تجاه روسيا، وتفرض على المواطنين الروس وجهة النظر القائلة بأن روسيا لها الحق التاريخي في بسط النظام في الغرب.

هناك بالفعل العديد من ضحايا هذه الحرب. ومن غير المرجح أن نتمكن من إحصائهم بدقة. لكن سيكون هناك المزيد، أكثر من ذلك بكثير، إذا لم نوقف روسيا ولم نفعل كل ما في وسعنا لجعل الروس يفهمون خطأهم. وإذا لم تتحقق هذه العملية لإعادتهم إلى القيم الإنسانية، كما حدث في ألمانيا، فإن روسيا ستفعل ذلك مرة أخرى.

لم تفكر روسيا أبدا في جرائمها في سرد تاريخها. لم تتفكر في الثورة الدموية في بداية القرن الماضي. ولم تتفكر في الستالينية، في التطهير والترحيل والقتل والاضطهاد للصحفيين والناشطين والسياسيين وغزو جورجيا وضم شبه جزيرة القرم وإسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. ولهذا السبب ترتكب روسيا هذه الجرائم دون عقاب، مرارا وتكرارا.

من المهم للغاية الآن أن ندرس العلاقة بين ما تقوله الدعاية الروسية طوال هذه السنوات والفظائع الجماعية التي ارتكبها الجيش الروسي في أوكرانيا. لكن لا يجب أن ندرس فحسب، بل يجب أن نحاسب أولئك الذين يحرضون على الكراهية وينشرون خطاب الإبادة الجماعية طوال هذا الوقت.

إن الدعاية المنهجية هي التي مكنت من الإبادة الجماعية، ووراءها أشخاص محددون. هذا ليس تشكيلا أسطوريا بلا وجوه. نحن نعرف أسماء أولئك الذين غذوا الكراهية لأمة ضخمة، مقابل تعويض سخي من ميزانية الدولة الروسية. ونتيجة لذلك، غمرت الدماء والدموع بلدي. دعونا لا ندع هؤلاء الناس يتجنبون المسؤولية، جنبا إلى جنب مع بقية القيادة الروسية، التي ينبغي تقديمها إلى العدالة. دعونا نتجنب فخ اعتياد الشر عندما يدعي المجرمون أنهم أطاعوا الأوامر فحسب. ما ارتكب من شر بدون عقاب يتكرر. دعونا أخيرا نعاقب عليه ونحمي الملايين من الأحرار في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة تسيبولسكا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوهين.

السيد كوهين (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم وامتياز رفيع أن توجه لي الدعوة للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. وأود أن أبدأ بشكر حكومة ألبانيا، ولا سيما رئيس الوزراء راما ووزيرة الخارجية جاتشكا، على هذه الدعوة. من أفغانستان إلى أوكرانيا وبشأن العديد من القضايا الأخرى، ارتقت ألبانيا إلى تجسيد أفضل ما يعنيه تبني واجب أخلاقي.

عندما شيدت هذه القاعة وأنشئ مجلس الأمن، لم يكن بوسع أحد عندئذ أن يتصور أو يتخيل مستقبلا يتواصل فيه ما يقرب من ٦٥ في المائة من سكان العالم بشيء معقد مثل الإنترنت المعاصرة. ولم يتضمن الخطاب عندئذ، نظرا لحالة التكنولوجيا، كلمات مثل هجوم لعرقلة حركة تدفق المعلومات لتعطيل الإنترنت، وهجوم الفضاء الإلكتروني، والبرامجيات الخبيثة، والفيروسات، وتعمد نشر معلومات مؤججة للمشاعر، والتحرش عبر الإنترنت، ونشر المعلومات الخصوصية على الإنترنت، وتسمم نظام أسماء النطاقات، والقرصنة والعديد من المصطلحات الأخرى التي نعاني معها اليوم. ولكن في حين أن هذه المفاهيم جديدة نسبيا في تاريخ مجلس الأمن، فإن الدوافع الكامنة وراءها والعواقب المحتملة مألوفة شأنها شأن تاريخ الحرب والنزاع.

إن الترابط الذي أحدثته الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد طور البشرية بطرق لم نكن لنعتبرها مفهومة أبدا. كما أنه أعطانا رؤية لا مثيل لها. على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى الحرب في أوكرانيا، فهناك ساعات من اللقطات التي تم تحميلها على YouTube و TikTok ومنصات أخرى أكثر من الدقائق الإجمالية لذات لحرب بأكملها.

لكن مع الوعود الكبيرة تظهر نقاط ضعف جديدة. هذا هو السبب في أنني أسست Jigsaw في عام ٢٠١٠ على محرك غوغل – لأنني أردت أن تعالج التكنولوجيا التحديات المستقبلية التي يمكن أن تزعزع استقرار الإنترنت الذي يجري إنشاؤها. تلك التحديات ماثلة هنا اليوم وتؤثر على أضعف شرائح سكان العالم، الذين يقعون بشكل متزايد في مرمى الصراع بين الدول عبر الفضاء الإلكتروني. أصبح الإنترنت، مثله مثل البر والجو والبحر، مجالاً حاسماً للاحتلال أثناء الحرب. وبالنسبة للدول المتحاربة، باتت ضربتها الأولى على نحو متزايد ضربة إلكترونية. وإذا نظرنا إلى عام ٢٠١٤ في دونباس، قبل أن تعبر الحدود أي دبابات أو يتم إطلاق أي أسلحة مادية، نرى أنه كان

هناك استهداف منهجي لضباط الشرطة في الجزء الشرقي من أوكرانيا وتشجيعهم عبر قنوات تطبيق "تلغرام" على الانشقاق، بحيث تقوّض سيادة القانون ودعمه عند إطلاق الطلقات الأولى.

ويتم تهويل الخطاب للتخفيف من التهديد المتصور أو حتى الإطاحة بالأنظمة الديمقراطية. ومن جميع أنحاء العالم، يمكن للمقاتلين الوصول إلى البنية التحتية الحيوية التي تؤثر على سبل عيش مجتمعاتنا ومهاجمتها. وقد أدى ذلك إلى وضع الحرب الرقمية والمعلوماتية في طليعة النزاعات الجيوسياسية.

في عام ٢٠١٦، كتبتُ في مجلة "تايم" أن جميع الحروب ستبدأ كحروب إلكترونية. وسوف تتكشف بصمت وبشكل غير مرئي وغير مكلف نسبياً. وأعتقد أن هذا بات صحيحاً بصورة أكبر اليوم، ولكن أنواع الهجمات التي نراها قد تنوعت للأسف واصطبغت بصبغة ديمقراطية. ولا يوجد مكان يصدق فيه هذا أكثر من أوكرانيا.

وأودّ أن أوضح أمراً واحداً: بالنسبة لجميع الدول التي يساورها القلق إزاء نقاط ضعفها السيبرانية، لا يوجد شيء على الإطلاق سيرونه في بلدانهم لن يكون قد وُجّه إلى أوكرانيا أولاً وبصورة أسوأ. لقد تم استهدافها بشكل غير متناسب من قبل الهجمات الإلكترونية الأكثر تقدماً منذ عام ٢٠١٤. إنها أساساً أداتنا للتنبؤ بما مسيقع على الأرجح.

إنها شاهد على فعالية أوكرانيا في صدّ هذه الهجمات ومقاومتها التي أصبح من الصعب على نحو متزايد فهم النطاق الكامل لما يحدث فيها. وكمثال على ذلك، فإن الهجمات الإلكترونية الروسية على أوكرانيا فظيعة جدا لدرجة أن العناصر الأوكرانية من المجموعات الإجرامية لبرمجيات انتزاع الفدية المكونة من مواطنين روس وأوكرانيين، عندما أعطي لهم الأمر بنشر برمجيات انتزاع الفدية، اختاروا الدفاع عن أوكرانيا بدلاً من ذلك وسرّبوا السجلات المرتبطة ببرمجيات انتزاع الفدية.

وأودّ أن أحاول تسليط الضوء على خمسة وسائط رئيسية للهجوم موضحة في أوكرانيا. لدي قاعدة مفادها أنني لن أفصّل في المشاكل وأحددها دون تقديم أمثلة لاحقة على ما يمكن وما ينبغي القيام به حيالها.

الوسيطة الأولى هي الهجمات على البنية التحتية الحيوية. هذا ما نفكر فيه عادة على أنه قرصنة تقليدية للأنظمة والبنية التحتية. تستهدف هذه الهجمات القدرات الصناعية والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الأساسية، وغالباً ما تسعى إلى الاستفادة من إنجازات "اليوم صفر" التي تم تدبيرها من أمد بعيد لإسقاط هذه المؤسسات. ويشير مصطلح "اليوم صفر" إلى الوقت الذي لا توجد فيه بشكل أساسي أية أيام لسدّ ثغرة أمنية في النظام لأنه يتم اكتشاف الثغرة الأمنية في لحظة الهجوم المحددة. وقد تم تخفيف معظم هذه الهجمات في في المراحل المبكرة من الحرب. ولكن حتى الآن، تستمر الهجمات في التسارع ضد المؤسسات والأفراد والمنظمات الأوكرانية.

فلنبدأ بهجمات حجب الخدمة الموزع التي تُغرق موقعاً شبكياً ما بحركة مرور قادمة من حواسيب مختلفة مخترقة في جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف حجب الموقع عن طريق إخراجه من شبكة الإنترنت. وقد كان هذا من بين أشكال الهجوم الأكثر انتشاراً منذ منتصف التسعينيات. وفي الشهر الماضي، خففت شبكة "Cloudflare" من أكبر هجوم تم الإبلاغ عنه على الإطلاق على منفذ "HTTPS". وهذه الهجمات لا تزداد اتساعاً فحسب؛ بل هي آخذة في التطور وتستهدف شريحة أوسع من المجتمع. وكمثال على ذلك، استهدفت ٦٠ في المائة من جميع هجمات حجب الخدمة الموزع مؤسسات التعليم حيث يكون المستفيدون الرئيسيون من تلك المواقع هم الشباب، فضلاً عن الكيانات الحيوية للاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أنها تطور ما يسمى بالفيضانات الصغيرة، وهي هجمات ذات سعة معالجة منخفضة ما برح اكتشافها صعباً وزادت باطراد، بزيادة قدرها ١٢٣ في المائة عما كانت عليه في بداية هذا العام.

وفي أوكرانيا، نشرت روسيا هجمات حجب الخدمة الموزع التي أدت إلى انخفاض الاتصال الإجمالي بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة في البلد، وأصبحت الهجمات في مناسبات متعددة شرسة لدرجة أن الاتصال بالإنترنت انخفض إلى ما يقرب من الصفر. فقد منعت الوصول إلى الخدمات الأساسية والمؤسسات المالية والحكومة وخدمات المنظمات غير الحكومية الحيوية. هذه الهجمات لا تستهدف

المؤسسات في أوكرانيا وحدها. ففي أيار/مايو وحده، أبلغت العديد من الوكالات الحكومية في جميع أنحاء العالم عن العديد من هجمات حجب الخدمة الموزع، بما في ذلك هيئة ميناء لندن، والمجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا، ووكالة الجمارك، ووزارات الخارجية والتعليم والتراث الثقافي، ووزارة الخارجية الإستونية، ووزارة الدفاع الألمانية والبرلمان الاتحادي الألماني والشرطة الاتحادية.

وتركز الوسيطة الثانية للهجوم على المضايقة المنظمة من خلال تسميم الأجواء والخداع. وقد استهدفت هذه الهجمات أفراداً بارزين وفئات كاملة من الناس. واستُخدم التزييف العميق لإدمان الكوكايين المزعوم لزرع وتغذية حملة مضايقة ضد الرئيس زيلينسكي. ويهدف العدوان إلى إضعاف صورة القدرات العقلية للرئيس زيلينسكي مع الإقناع بوجود الدعم الشعبي تجاه روسيا. وفي جهد واسع النطاق آخر، هدفت العديد من الحملات إلى خلق استياء تجاه اللاجئين الأوكرانيين في جميع أنحاء أوروبا، بهدف واضح هو إحداث التغيير والتخريب في صناديق الاقتراع. وانتشرت المعلومات المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي حول النشاط الإجرامي المرتبط باللاجئين والمعاملة التفضيلية للاجئين على مواطني البلدان.

تتجاوز هذه الاستراتيجية حدود أوكرانيا. وهي تركّز على التحركات على مستوى القاعدة الشعبية لإبعاد الدعم الشعبي والسياسي عن الدفاع عن أوكرانيا. وكمثال على ذلك في بولندا، حيث الغالبية العظمى من اللاجئين هم من النساء وحيث يتم إيواء اللاجئين في منازل المواطنين البولنديين الأفراد، هناك حملة تضليل تستهدف ربّات الأسر وتشجعهن على حماية أزواجهن من هؤلاء اللاجئات، وتلعب على وتر المخاوف التي قد يضمرها بعض الأفراد.

لقد شهدنا أيضاً هجمات على المحادثات على نطاق أوسع والتي تشكل الوسيطة الثالثة للهجوم. شقت حرب المعلومات طريقها إلى منازل الناس العاديين في جميع أنحاء العالم. وأصبح لدى الناشطين والقادة السياسيين الآن خط اتصال مباشر لتنظيم صفوفهم بشأن قضية من القضايا. وقد عزز ذلك أصوات أولئك الذين يعيشون في مجتمعات تشكل فيها الرقابة واقعا مظلما وأكثر انتشاراً. وتضع الأنظمة الاستبدادية استراتيجيات متطورة لإرباك المحادثات الرقمية، وإذا نجحت فإنها تسيطر تماماً على الخطاب. وشملت إحدى الحالات الأكثر تعقيداً إنشاء مدققي حقائق مزيفين سعوا إلى خلق الارتباك من خلال "تدقيق الحقائق" في مزاعم أوكرانية لم تكن موجودة أصلاً. ومن خلال فضح الادعاءات الكاذبة الملفقة، كان الهدف من هذا الجهد هو وضع الأوكرانيين موضع الكاذبين وترجيح كفة الدعم الشعبي والسياسي تجاه روسيا. وقد تم تضخيم هذه الهجمات من خلال مزيج من المتصيدين من الأشخاص الحقيقيين ومن روبوتات الدردشة المحسنة وتحدت قدرة العديد من المنصات على الاستجابة بسرعة ودقة.

وكانت الوسيطة الرابعة للهجوم هي استخدام المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة للتحريض على العنف الشديد وتبريره. وقد طور فريقنا في "جيغسو" بحثاً يؤكد القدرة على الاستفادة من المعلومات المضللة لتحفيز العنف، وخاصة لتحفيز العداء تجاه ما يسمى "مجموعة الغرباء". ومن المرجح أن الدعاية الروسية التي لا هوادة فيها لمواطنيها بأن الأوكرانيين كانوا "نازيين" قد أدت إلى تجريد الأوكرانيين من إنسانيتهم في أعين الجنود الروس، مما أدى إلى العديد من جرائم الحرب المزعومة الآن ضد القوات الروسية.

وتشكل الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل شبكة الإنترنت الأوكرانية بوصفها شبكة الإنترنت الروسية الوسيطة الخامسة والأخيرة للهجوم التي سأتكلم عنها اليوم. استهدفت الهجمات في خيرسون، أول مدينة رئيسية تستولي عليها القوات الروسية، العمود الفقري للألياف البصرية وأخرجها انقطاع التيار الكهربائي عن الاتصال بالشبكة، ولكن بعد ذلك تم توجيه حركة المرور على شبكة الإنترنت عبر شبه جزيرة القرم. ومن المثير للاهتمام أن روسيا، عندما ضمت الأراضي الأوكرانية المحتلة في عام ٢٠١٤، استولت أيضاً على شبكات الإنترنت الخاصة بها، وصادرت أصول شركات الاتصالات الحالية ووجهت حركة المرور عبر "روستيليكوم". بدأ هذا "الاستبدال الناعم" لشبكة بأخرى بعد الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم. وتم تسريع هذا النموذج اليوم، وأصبحت شبكة إنترنت دونباس الآن شبكة إنترنت روسية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. لا تزال الحدود متنازعاً عليها، لكنّ الحدود الرقمية الأمامية مجمّدة بالفعل الآن.

فلنتكلم الآن عن الحلول. تشكل كل واحدة من هذه الهجمات الآن جزءاً من شرعة الحرب واستراتيجيتها ولها آثار تتجاوز بكثير النزاع الحالي في أوكرانيا. ومن الملحّ بشكل متزايد أن ينظر مجلس الأمن في الآثار الرقمية للحرب وأن يستكشف التنقيحات القانونية لتغطية هذه التهديدات.

وفي "جيغسو"، نساهم بالطرق التي نستطيعها. ففي الشهر الماضي، أطلقنا برنامجاً جديداً نسميه "احموا ديمقراطيتكم". يقدم هذا البرنامج مجموعة من الأدوات المجانية للأشخاص والمنظمات للمساعدة في حماية وصولهم إلى الشبكة المجانية والمفتوحة، والدفاع عن مواقع الشبكة من الهجمات الإلكترونية، وتحصين حساباتهم من القرصنة وصون الساحة العامة الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن "برودجكت شيلد" هو خدمة مجانية توسع خدمات حماية حجب الخدمة الموزع من "غوغل" إلى مواقع الشبكة غير الموجودة على سحابة غوغل. وباستخدام ما يسمى "الخادم الوكيل العكسي"، تعمل الأداة كوثيقة تأمين تحمي الموقع عندما يكون في أمس الحاجة إلى الحماية. تم نشر شيلد لأول مرة في أوكرانيا في عام ٢٠١٤، حيث حصلنا على الفكرة لأول مرة عندما سألنا منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني عما يحتاجون إليه، وقد وضع في الخدمة الفعلية مرة أخرى في أوكرانيا. نحن نحمي أكثر من ١٥٠ موقعاً حكومياً وغير حكومي ومواقع لناشرين ولمنظمات حقوق الإنسان التي تتعرض لتهديد متكرر ويومي بحجب الخدمة الموزع. وتم الاعتراف بمشروع شيلد على وجه التحديد على أنه ساهم في حصول غوغل على جائزة السلام الأوكرانية الأولى.

تهدف حملة "احموا ديمقراطيتكم" أيضاً إلى حماية المحادثة. تتضمن مجموعة الأدوات منتجاً متعدد اللغات تم بناؤه بواسطة جيغسو ويدعى "واجهة برمجة تطبيقات المنظور". تساعد هذه التقنية مشرفي المحتوى على مراقبة بث الكلام المسموم واكتشافه في الاتصالات النصية عبر الإنترنت. نقوم بذلك عن طريق تجميع مجموعة من التعليقات المشروحة والمسمومة للتدرّب عليها ثم تدريب نموذج التعلّم الآلي لقياس مدى السمية في الكلام من خلال عرض بلايين الأمثلة عليه حرفياً بلغات متعددة لما وصفه الآخرون بأنه محتوى مسموم وصنفوه كذلك. وتستفيد غوغل وريديت ونيويورك تايمز والعديد من المنشورات الأخرى في جميع أنحاء العالم من واجهة برمجة التطبيقات هذه لتعزيز الحوار والخطاب الصحيين.

ونشرنا أيضا أداة مفتوحة المصدر تسمى مدير التصدي للمضايقات، والتي تساعد المستخدمين الذين غالبا ما يكونوا أهدافا للمضايقة، مثل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني. فهي تساعدهم على توثيق وإدارة التعامل مع المضايقات التي يتلقونها على منصات التواصل الاجتماعي، التي يمكن أن تكون ذات كم هائل ومستمرة. وبالشراكة مع تويتر ومؤسسة طومسون رويترز، ستكون هذه الأداة متاحة مجانا لمجتمع الصحفيين في المؤسسة هذا الصيف.

وتركز فرق البحث السلوكي وتطوير المنتجات لدينا على مساعدة المستخدمين على أن يصبحوا أكثر قدرة في مواجهة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة أثناء التصفح والتواصل عبر الإنترنت. وقد طورنا تقنية تشجع المستخدمين على التفكير بعناية أثناء تفاعلهم مع محتوى منخفض الجودة عبر الشبكة. وأدى نموذجنا الأولي على يوتيوب إلى زيادة مهمة إحصائيا في قدرة المستخدمين على اكتشاف التلاعب.

ونحن نستكشف تقنيات جديدة تحمي الناس من المعلومات المغلوطة من خلال تعليمهم اكتشاف ودحض حجة أو طريقة مضللة يطلق عليها الكشف الاستباقي عن زيف المعلومات. ونحن نستكشف حاليا حملات الكشف الاستباقي عن زيف المعلومات في وسط وشرق أوروبا استجابة للمعلومات المضللة المتوقعة حول تدفقات اللاجئين ونتطلع إلى الإعلان عن تأثيرها في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وبينما يركز هذا البرنامج حاليا على وسط وشرق أوروبا، فإنه سيكون متاحا في نهاية المطاف بأكثر من ٣٥ لغة على المدى القريب، بما في ذلك البولندية والتشيكية والأوكرانية. وبينما نعمل على توسيع نطاق البرنامج على الصعيد العالمي، سنواصل استكشاف التهديدات الناشئة وما هي الأدوات الجديدة التي ينبغي بناؤها للتصدي لها.

وأخيرا، لدينا أدوات مجانية ومفتوحة المصدر تساعد على الحماية من الهجمات على مستوى الشبكة. وتتيح هذه الأدوات للأفراد الذين يواجهون ترشيح محتوى الإنترنت في وقت الأزمات أن يكونوا قادرين على الاتصال بمنظمات المجتمع المدني في البلدان الأخرى التي أنشأت خادما سحابيا لإتاحة قناة للأشخاص في تلك البلدان ليكونوا قادرين على تجربة الإنترنت في بلد مختلف. ويستخدم الناشطون في جميع أنحاء العالم تلك الأداة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بملاحظة تحذيرية ودعوة إلى العمل. فمن خلال القيام بذلك، أريد النظر ملياً في واحدة من المؤلفين المفضلين لدي، وهي باربرا توخمان، التي كتبت كتاب "بنادق أغسطس"، وهو الكتاب الرائد حول أسباب الحرب العالمية الأولى. وكان درسها عميقا حول مخاطر التعبئة الجماهيرية ونوع "برميل البارود" الذي يمكن أن تخلقه، حيث قد يؤدي مجرد قدح الزناد إلى جلب العالم إلى الحرب. ونحن نفهم الدروس المرتبطة بالتعبئة الجماهيرية الفعلية. ونرى ذلك يحدث في أوروبا في هذه اللحظة تحديدا، ولهذا السبب نحن جميعا هنا اليوم.

وليس من الواضح بالنسبة لي أننا نفهم عواقب وآثار التعبئة الجماهيرية للحرب الإلكترونية. ويساورني بالغ القلق لأننا نضع البلد على حافة عتبة بمجرد عبورها لن تكون هناك عودة إلى الوراء. وتحذيري هو أنه في حين أن الحرب الإلكترونية أقل وضوحا وأصعب في الفهم، إلا أنها أشد عدوى، وأصعب في السيطرة عليها، ولها آثار متزايدة على العالم الحقيقي. وليس لدينا رادع في الفضاء الإلكتروني، ويقع سكان العالم المترابطون في مرمى النيران، ويصابون بالمعادل الرقمي للشظايا بشكل يومي. ولا يمكن إعادة أي منها إلى صندوق بمجرد نشرها، ولا يمكن التحكم في ما يحدث لها في نهاية المطاف.

ويجب على الدول أن تجد طريقة لخفض حجمها والاستقرار على نوع مبدأ الردع بالنسبة للفضاء الإلكتروني. ولدى الشركات وخبراء التكنولوجيا خبرة تمس الحاجة إليها، ولكن لا توجد خوارزمية سحرية أو حل واحد لهذا الغرض. وسيتطلب الأمر الكثير من الجهود التجريبية لا مجرد جهد كبير واحد لحماية عالمنا الرقمي. ويحدوني الأمل في أن تقدم مشاطرة القليل عن عمل وحدة جيغسو مع المجلس، مثالاً صغيراً على الشكل الذي يمكن أن تبدو عليه تلك التجربة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كوهين على إحاطته.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لألبانيا.

أشكر المستشارة الخاصة ندريتو على عرضها الثاقب والرسائل الواضحة التي سمعناها هنا اليوم. وأشكر السيدة تسيبولسكا على روايتها والسيد كوهين على نظرته الثاقبة والحافزة للتفكير بشأن مساهمة عالم التكنولوجيا، بما في ذلك وحدة جيغسو، في برامج خاصة ومحددة الهدف للحفاظ على شبكة الإنترنت اللانهائية كفضاء صحي للحرية.

لقد استخدم النازيون لسنوات، في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، الصحف المعادية للسامية بشدة مثل دير شتورمر للمساعدة في تحريض الشعب الألماني على الاضطهاد الفعلي لليهود. وبعد سنوات، نفذ فنان فاشل وغامض تحول إلى سياسي، وهو أدولف هتلر، بالضبط ما توقعه في كتابه سيئ السمعة، مع العواقب التي نعرفها، المنقوشة في أذهان الأجيال القادمة باسم محرقة اليهود. لقد صُدم العالم عن حق. ولكن كل ما حدث قيل علنا.

وفي عام ١٩٩٤، قامت محطة إذاعية رواندية مقربة من الحكومة، وهي محطة الإذاعة والتليفزيون الحرة للتلال الألف RTLM، بكل ما في وسعها لتحريض الهوتو ضد أقلية التوتسي، ووصفت هذه الأقلية مرارا وتكرارا بأنها صراصير وثعابين. وكان لدى هذه المحطة، للأسف، الكثير من المستمعين. وفي غضون ١٠٠ يوم، ذُبح ما يقدر بنحو مليون شخص، غالبيتهم الساحقة من التوتسي، بوحشية. لقد شهد العالم، بلا حول ولا قوة وبفزع، أحد أكثر الأمثلة سيئة السمعة على السلوك البشري في التاريخ الحديث.

وفي أوائل التسعينيات من القرن العشرين، في قارة مختلفة، وهي أوروبا، أطلقت محطة تلفزيونية لصرب البوسنة العنان لكراهيتها القديمة لمسلمي البوسنة لتملأ الأجواء بالثناء المستمر على "القوات المحررة" لصرب البوسنة من أولئك غير المرغوب فيهم، الذين تم وصفهم في ذلك الوقت كأتراك. وبينما كانت هناك حملة ترهيب من خلال معسكرات الاعتقال، وعمليات الإعدام الجماعية التي شهدت بعضا من أسوأ الفظائع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية مستمرة، أشادت تلك المحطة التلفزيونية والعديد من أتباعها بالأعمال البطولية لجيشهم – وهو نفس الجيش الذي ارتكب الإبادة الجماعية في سريبرينتسا.

وبعد بضع سنوات، في كوسوفو، فإن اللفظ المهين "شيبتار"، المستخدم لوصف ألبان كوسوفو، ساعد بشكل سيئ في تشجيع التحريض على العنف والاحتفال بحملة التطهير العرقي التي أدت إلى ارتكاب جرائم جماعية في كوسوفو، بما في ذلك العنف الجنسي الواسع النطاق والنهب وطرد مئات الآلاف من الناس من ديارهم. ووصفتها الدعاية بأنه تحرير تقريبا. وتعين على المجتمع الدولي أن يتدخل لوضع حد لهذا الجنون.

وإذا انتقلنا بعد ذلك في عام ٢٠٢٢، وبعد سنوات من الخطاب الذي يشوه سمعة أوكرانيا، تحدى الرئيس الروسي علنا حق هذا البلد في الوجود عشية الغزو الروسي لأوكرانيا. ووصف أوكرانيا بأنها خلق مصطنع للبلاشفة، ووصف قادتها بالنازيين وقرر أنه يجب اجتثاث النازية من أوكرانيا. وما أعقب ذلك، كما نعلم، كان حربا عدوانية وحشية أودت بحياة أكثر من ١٠ ٠٠٠ ضحية وأسفرت عن ملايين اللاجئين وجرائم فظيعة تقشعر لها الأبدان، بما في ذلك عمليات إعدام، واغتصاب وعنف جنسي، وقصف عشوائي، مع تحويل مدن بأكملها إلى أنقاض، وهجمات متعمدة على الملاجئ ومسارات الإجلاء والممرات الإنسانية، وحصار، وترحيل قسري للأوكرانيين. كما أحدثت أزمة حادة في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

فما هو القاسم المشترك بين هذه الأمثلة القليلة ذات المغزى؟ وفي الواقع أنها حدثت في أوقات مختلفة، وفي بيئات مختلفة، وانخرطت فيها جهات فاعلة مختلفة. نعم، ولكن عندما يُطلق العنان لأسوأ أنواع الكراهية والتحريض على العنف، تكون مسألة وقت فقط قبل أن ينتهي ما يبدأ بكلمات تمس كرامةالإنسان بإراقة الدماء.

وينكر مسؤولون روس رفيعو المستوى ومعلقون في وسائل الإعلام الحكومية مرارا وتكرارا وعلنا وجود هوية أوكرانية، بما يعني ضمنا أن أولئك الذين يعرفون أنفسهم بأنهم أوكرانيون يهددون وحدة روسيا أو أنهم ببساطة نازيون وبالتالي يستحقون العقاب.

والأسوأ من ذلك، أن توجيه الاتهام بطريقة التحدث إلى النفس في المرآه أثبت أنه شكل قوي ومتكرر تاريخيا من أشكال التحريض على الفظائع الجماعية. ويتهم أحدهم مجموعة أخرى بالتخطيط لفظائع أو ارتكاب فظائع مثل تلك التي يتصورها المرء ضدهم. فقد أرسل ميلوسيفيتش جيشه إلى كوسوفو تحت ذريعة كاذبة لحماية الأقلية الصربية هناك. وانتهى به المطاف في السجن وتوفي خلف القضبان كمجرم حرب.

وقدمت آلية الدعاية الروسية، بما في ذلك كبار المسؤولين، الادعاء الكاذب تماما بأن أوكرانيا ارتكبت إبادة جماعية ضد السكان في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون المدعومون من روسيا كذريعة لغزو أوكرانيا. وهذا اتهام سخيف، كما نعلم، وصفته محكمة العدل الدولية، وهي أعلى محكمة عالمية، بأنه لا أساس له من الصحة ورفضته باعتباره غير حقيقي بأمر صدر في ١٦ آذار/مارس وهو ما لم يلق استجابة حتى الآن.

فماذا يفعل الجنود عندما يسمعون زعماءهم وقادتهم ودعاية الدولة المدبرة بعناية يستخدمون مثل هذه العبارات التي تمس الكرامة الإنسانية؟ إنهم يرددون مضمونها، وينتهي بهم الأمر إلى ارتكاب فظائع. وتشمل التصريحات التي يرددها الجنود تهديدات باغتصاب "كل نازي" في أوكرانيا، و"مطاردة النازيين"، و"تحريركم من النازيين"، و"تطهيركم من القاذورات". وذلك ما حدث للجندي الروسي المدان الذي اعترف في المحكمة بقتل رجل بريء.

ولذلك فليس من المستغرب إذن أن تؤدي الحرب الاختيارية في أوكرانيا إلى ازدياد انتشار المعلومات المضللة، والأخبار الملفقة، ونظريات المؤامرة، والمعلومات المغلوطة واسعة الانتشار، والتحريض على العنف والكراهية. كما نشهد ازديادا في استخدام لغة تشيطن الناس وتهددهم، لا لشيء فعلوه وإنما لمجرد هويتهم.

ورأينا أن حرية التعبير، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، أمر مقدس. ولا يجوز استخدام أي ذريعة لقمع الحريات. ولكن يجب أن نقف بحزم حيال منكري ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وأن نرفض الروايات التاريخية المحرفة، وأن ننبذ المتشددين الذين ينكرون الحقوق الأساسية للآخرين وأولئك الذين يمجدون المجرمين. ويجب أن نرفض أولئك الذين يريدون استخدام الكلمة للتحريض على استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب وأولئك الذين يحاولون شق طريق نحو معسكرات الاعتقال أو المقابر الجماعية.

إن أي تهاون في منع ارتكاب هذه الأفعال وإدانتها يغذي مناخا من الخوف وانعدام الأمن في أوساط الفئة المستهدفة، وكما رأينا، فإن إنكار ممارسة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية وتمجيد مجرمي الحرب سيصبحان عقبة رئيسية أمام بناء الثقة والمصالحة في حالات ما بعد انتهاء النزاع. فعلى سبيل المثال، في منطقتي، بدلا من مواجهة الحقيقة والعمل من أجل تحقيق المصالحة والسلام والتنمية واستيعاب الجميع، آثر بعض القادة السياسيين الطريق الأسهل الذي يحول بلدانهم إلى آتون للكراهية، كما رأينا في جمهورية صربسكا وأماكن أخرى.

إن التحريض على العنف يتناقض مع الإطار المعياري لحقوق الإنسان ويقوض سيادة القانون ويخل بسير شؤون المجتمعات الديمقراطية وبعملية بناء مجتمعات متسامحة. وهو يقوض القيم الأساسية لأنه يمهد الطريق لتدميرها من خلال إطلاق العنان لأسوأ أشكال السلوك الإنساني. ويجب أن تكون لدينا القدرة على التعلم من الماضي بغية منع الفظائع في المستقبل. وعلينا أن نتأكد من أن الأجيال الشابة لا ترى في جارها عدوا بل إنسانا يستحق نفس الاحترام. ويجب أن نتحدى القوالب النمطية وأن نعزز التضامن الاجتماعي وأن نستوعب الفئات المهمشة والفئات التي تتعرض للتمييز. فاستيعاب الجميع يولد القوة، أما التمييز فيغذي الكراهية.

ولهذا السبب نحتاج إلى تعليم أفضل، وتفكير نقدي، ووسائل إعلام حرة ومهنية من أجل مواطن مستنير، واستخدام مسؤول للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويجب ألا نضحي بالحرية أبدا، ولكن إذا أسأنا استخدامها فإننا نهددها. ولذلك تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية الوقاية والحماية. فلا يجوز أن نقول بعد الآن إننا لا نعرف مآل التحريض على العنف. نحن نعلم ذلك جيدا. وقد رأيناه، ولهذا السبب يجب أن نتحرك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم ولوفد بلدكم، سيدي، على مواصلة تسليط الضوء على موضوع المساءلة، ولا سيما تركيزكم على محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع. وأود أيضا أن أشكر المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية نديريتو والسيدة تسيبولسكا والسيد كوهين على إحاطاتهم المقنعة والمفيدة والباعثة على القلق البالغ التي أدلوا بها اليوم.

وأرى أن تلك البيانات تطرح نظرة واقعية أخرى على مدى ما تسببه المعلومات المضللة وإساءة استخدام الإنترنت من تأجيج للمعاناة الرهيبة الواقعة على شعب أوكرانيا من جراء تمادي روسيا في غزوها الوحشي وغير القانوني لأوكرانيا. وأعتقد أنه يتضح مما سمعناه وما نعرفه بداهة أن المعتدين يستخدمون خطاب الكراهية والمعلومات المضللة لإشاعة أجواء عدم الثقة وإثارة الانقسام، وفي نهاية المطاف، تغذية العنف الذي يمارسونه، على نحو ما نرى روسيا تفعله الآن وهي تشن حربها المتعمدة على أوكرانيا بدون سابق استفزاز.

وأود أن أؤكد بوضوح؛ إننا نرفض بشدة جهود روسيا المستمرة لتشويه التاريخ لأغراضها السياسية الخاصة. ويجب على مجلس الأمن

أن يفعل الشيء نفسه. لقد رفضت الجمعية العامة بالفعل الرواية الكاذبة لروسيا ومعلوماتها المضللة فيما يتعلق بأوكرانيا وغيرها من البلدان المجاورة، على سبيل المثال عندما تحاول تشويه سمعة الجيران بوصفهم "فاشيين جدد" و "نازيين جدد". وتلك الأكاذيب فظيعة وضارة بشكل خاص، لأنها تصرف الانتباه حقا عن الجهود العالمية الجادة البالغة الأهمية التي تبذل لمكافحة ما يجري حاليا من معاداة للسامية وتطرف مصحوب بالعنف.

ويجب علينا جميعا أن نواصل التمسك بالسلام والأمن، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون. ويجب أن يشمل ذلك العمل إدانة ومكافحة معاداة السامية الحقيقية بجميع أشكالها، فضلا عن الأشكال الأخرى للتعصب والتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب. ويجب أن نتمسك في المجلس بميثاق الأمم المتحدة. وعلينا التزام خاص يقضي بأن نفعل ذلك وبأن نرد على الأكاذيب بالحقائق. لا يمكننا أن نسمح للقوة بأن تحل محل سيادة القانون. ويتعين على المجلس أن يؤكد بوضوح أن أي محاولات لتغيير الحدود المعترف بها دوليا للدول ذات السيادة من خلال استخدام القوة هي محاولات غير قانونية ولامسؤولة وخطيرة، وذلك درس استُخلص من تاريخ الحرب العالمية الثانية.

ومنذ بدء تمادي روسيا في غزو أوكرانيا غير القانوني بدون سابق استفزاز، يتزايد يوما بعد يوم عدد التقارير الواردة من مصادر موثوقة عن الفظائع التي ترتكبها القوات الروسية ضد المدنيين. وسيسجل التاريخ بوتشا وماريوبول وخيرسون كمناطق شهدت فظائع مروعة ومعاناة إنسانية رهيبة. وهناك عدة تقارير من مصادر موثوقة، كما سمعنا من مقدم الإحاطة، تفيد بارتكاب القوات الروسية عمليات تعذيب وقتل على غرار إعدام أشخاص مقيدة أيديهم خلف ظهورهم. وكما ناقشنا في المجلس، هناك أيضا عدة تقارير تفيد باغتصاب نساء وفتيات – بعضهن تعرض لذلك علنا – ونقل أطفال بصورة غير قانونية إلى روسيا وعرضهم للتبني. ونعلم أيضا أن القوات الروسية ما فتئت تحرم المدنيين الفارين من العنف من المرور الآمن، وتحول أيضا دون وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين. وأوكرانيا تعاني من العدوان الروسي منذ عام ٢٠١٤. وقبل ذلك كانت أوكرانيا بلدا ينعم بالسلام. ومن المؤسف أن الفظائع التي ارتكبتها القوات الروسية لم تشهد إلا تضاعفا منذ شنها الغزو الواسع النطاق في فبراير/شباط.

وكما لاحظتم، سيدي الرئيس، تواصل روسيا أيضا تجاهلها الصارخ لأمر محكمة العدل الدولية الصادر في ١٦ آذار/مارس الذي يلزمها بتعليق عملياتها العسكرية في أوكرانيا فورا. فلا يجوز لنا أن نظل صامتين. وأقول لزملائي أعضاء المجلس إنه يجب علينا أن نسعى وراء إرساء العدالة للضحايا وتحقيقها لهم. وستوفر المبادرة الأوروبية للصمود الديمقراطي، التي أعلنها الرئيس بايدن في مارس/آذار، ما يصل إلى ٣٢٠ مليون دولار من التمويل الجديد لدعم الصمود المجتمعي والدفاع عن حقوق الإنسان في أوكرانيا. وسيتم أيضا التركيز بصفة خاصة على المساءلة عن جرائم الحرب والفظائع الأخرى التي ارتكبتها القوات الروسية في أوكرانيا.

وفي هذا السياق، شكل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الفريق الاستشاري المعني بالجرائم الفظيعة لكي يسدي المشورة إلى وحدة جرائم الحرب التابعة لمكتب المدعي العام في أوكرانيا بشأن جمع الأدلة على الفظائع التي ارتكبت وحفظها وتحليلها، بغية الدفع قدما نحو تحقيق العدالة للناجين والضحايا.

ونساند أيضا طائفة واسعة من عمليات التحري الدولية فيما يخص التقارير المتزايدة ذات المصداقية التي تفيد بارتكاب فظائع في أوكرانيا، بما في ذلك التحريات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية، والبعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، وبعثات الخبراء برعاية آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ويشمل ذلك الجهد دعم إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وأود أن أشير إلى أن وزير العدل للولايات المتحدة، ميريك غارلاند، يزور أوكرانيا هذا اليوم بالذات لبحث سبل تقديم الولايات المتحدة المساعدة إلى أوكرانيا في الحفاظ على أدلة الجرائم التي ترتكب

على أراضيها وكفالة المساءلة عنها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أوجه المساعدة الأخرى.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن بعض البلدان الأعضاء في المجلس دعت إلى تسوية النزاع في أوكرانيا بالطرق السلمية، بينما تجاهلت حقيقة أن بلدا واحدا، هو روسيا، بدأ هذا النزاع بشروعه في غزو جارته وهجومه عليها بدون سند قانوني. روسيا وحدها هي المسؤولة عن تبعات هذه الحرب. روسيا وحدها هي التي بدأت هذه الحرب، وروسيا وحدها هي القادرة على إنهائها. وأقول لأصدقائنا الروس إن عليهم إسكات أسلحتهم الآن، وسحب قواتهم من الأراضي الأوكرانية، وقول الحق، واتباع المسار الدبلوماسي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر ألبانيا على عقد مناقشة اليوم المهمة، وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم المقنعة.

وكما قلنا في مناقشة المجلس عن الهوية والصراع (انظر S/PV.8877) التي استضافها الرئيس كينياتا في العام الماضي، أظهر لنا التاريخ ما يحدث عندما يتم تسليح الهوية. من المحرقة إلى رواندا إلى البوسنة، مهدت الدعاية، والمعلومات المضللة، وخطاب الكراهية الطريق أمام ارتكاب جرائم الحرب، والفظائع والإبادة الجماعية. وكما لاحظت الكاتبة آن أبلباوم مؤخرا، في حين إنه ليس كل استخدام لخطاب الكراهية يؤدي إلى الإبادة الجماعية، غير أن جميع عمليات الإبادة الجماعية سبقها خطاب كراهية يتعلق بالإبادة الجماعية. ولذلك، فإن دعاية روسيا وخطابها بشأن أوكرانيا تبعثان على القلق العميق، وقد ضربت لنا اليوم السيدة تسيبولسكا أمثلة عديدة على هذا الخطاب. وتخضع وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في روسيا إلى تحكم الكرملين الشديد بها، وما برح منذ سنوات يكرر خطاب الكراهية الموجه ضد أوكرانيا والأوكرانيين. وأدى ذلك بشخصيات روسية رفيعة المستوى إلى إنكارها حق أوكرانيا في الوجود، أو أن الهوية الأوكرانية تختلف عن هوية روسيا.

كانت هناك ادعاءات كاذبة لم تتوقف، ولا سيما من جانب الرئيس بوتين، مؤداها أن أعضاء الحكومة الأوكرانية مدمنون على المخدرات ونازيون جدد. وصدر خطاب كراهية من الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف، الذي قال إن الأوكرانيين حثالة وغريبي الأطوار. كان هناك كذب صارخ من وزير الخارجية لافروف وغيره من الدبلوماسيين الروس مفاده أن الأوكرانيين قاموا بأعمال إبادة جماعية في دونباس، وهو ادعاء لا أساس له في الواقع. سيحدد الوقت التكلفة البشرية الكاملة للغزو الروسي. والمجلس على علم بالفعل بالتقارير التي تفيد بوقوع مقابر جماعية وعمليات إعدام بإجراءات موجزة في بوتشا وإيربين وماريوبول، وهناك تقارير واسعة النطاق عن العنف الجنسي. والتحقيقات جارية في تلك الفظائع. وستحدد العدالة الدولية من تنبغي مساءلته.

أود أن أختتم بياني بنقطتين. أولا، يمكن أن تكون منصات وسائط الإعلام الرقمية والاجتماعية عناصر قوية في نقل الدعاية والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية. ونلاحظ الجهود التي تبذلها شركات وسائط الإعلام لمعالجة تلك المسألة، ونشكر السيد كوهين على مشاركته اليوم. وندعوه إلى تعزيز عملها في ذلك الصدد. ثانيا، تحظر المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية صراحة أي دعاية للحرب أو الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف. يمكن أن يكون خطاب الكراهية أيضا جريمة حرب. وندعو الاتحاد الروسي إلى الامتثال لالتزاماته، والكف عن الإدلاء بهذه البيانات.

السيدة هيمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة، وأشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة والمهمة.

نشهد حاليا تقارير عن انتهاكات على نطاق واسع وصارخة للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان ترتكب في أوكرانيا، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها القوات الروسية، أو التي كانت تسيطر عليها سابقا. وقد يُرقى العديد من هذه الانتهاكات إلى جرائم حرب. ونحض الاتحاد الروسي على القيام فورا بإنهاء حربه غير المبررة، وهجماته الوحشية المستمرة على المدنيين. إن حرب

روسيا هي في حد ذاتها انتهاك للقانون الدولي. ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واضحة بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ففي آذار/مارس، أمرت محكمة العدل الدولية، في حكمها المتعلق بمزاعم الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، روسيا بأن تعلق فورا عملياتها العسكرية في أوكرانيا. ويجب على روسيا أن تمتثل لذلك الأمر الملزم قانونا. ومع ذلك، واصلت عدوانها وتضليلها، بما في ذلك الإبادة الجماعية التي تحدث في أجزاء من أوكرانيا. إن خطاب القيادة الروسية ليس كاذبا فحسب، بل خطير أيضا. ولسبب وجيه فإن حرية التعبير من الجلي إنها لا تمتد لتشمل الدعوة إلى الكراهية القومية، أو العنصرية، أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز، أو العداوة أو العنف. ومن المسلم به أن التحريض على العنف إشارة تحذير، وكما رأى المجلس في كثير من الأحيان، فإن الرسائل التي تنشر العداء والكراهية يمكن أن تؤدي إلى العنف الذي قد يفضي إلى ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بل إلى ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية.

علينا منع ومكافحة جميع أشكال التحريض على العنف، بما في ذلك من خلال الحوار وتبادل المعارف والتعليم والإبلاغ الموضوعي. يجب أن نتكلم عن مناهضة المعلومات الخاطئة التي اصطُنعت عمدا لإلحاق الضرر. وتعزز المعلومات المضللة والدعاية الحربية انعدام الأمن وعدم الثقة والعداء، وتقوض في نهاية المطاف أساس الحوار والسلام في المستقبل. وفي مواجهة ذلك، ليس لدينا حليف أفضل من الصحافة المستقلة والصحافة الحرة. فالصحافة تؤدي دورا أساسيا في توفير التوثيق في الوقت الحقيقي لانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وعندما يحين وقت المساءلة، فإن هذا الإبلاغ سيجعل من الصعب على القادة الروس الادعاء بجهلهم فيما يتعلق بالجرائم الفظيعة التي ترتكب بتوجيه منهم. ومن اللازم، والمطلوب، بموجب القانون الإنساني الدولي، حماية الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام. ومع ذلك، أكدت لجنة حماية الصحفيين أن ما لا يقل عن ١٢ صحفيا لقوا حتفهم أثناء تغطيتهم للحرب في أوكرانيا. وفي روسيا، فر عشرات الصحفيين من البلاد أو أنهم يواجهون الملاحقة القضائية مع استمرار البلد في قمع وسائط الإعلام المستقلة.

نود هنا أن نشير إلى سلطة مجلس الأمن في إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهناك مؤشرات كثيرة على ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا. ويجب ألا تُنسى تلك الجرائم. وتجب محاسبة الأفراد على جميع المستويات. لا بد من المساءلة على هذه الجرائم من أجل الضحايا، ومن أجل شعب أوكرانيا، وجميع البلدان ذات الجيران الأقوياء. ويجب أن ندافع عن نظامنا الدولي الذي ينص على أن ما يحدد العلاقات بين الدول، هو القانون الدولي، وليست القوة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أيضا أن أشكر السيدة أليس ندريتو، المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، وأشكر أيضا السيدة ليوبوف تسيبولسكا، والسيد جاريد كوهين، على إحاطاتهم المتبصرة جدا.

مما يؤسف له أن خطاب الكراهية والتحريض على العنف ليس بالأمر الجديد. فقد أذكى نيران العديد من الصراعات، ويمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم خطيرة وفظائع وإبادة جماعية. لقد شهدنا ذلك في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. واليوم، تبتكر التكنولوجيات الجديدة تحديات محددة يجب أن نتصدى لها معا لضمان تسخير التكنولوجيا بوصفها أدوات للسلام، وليس للصراع والكراهية والجريمة. يتيح الوصول الحر والانتشار الفوري والواسع النطاق للمعلومات عبر الإنترنت للمواطنين الحصول على كميات هائلة من المعلومات، ويمكن أن يسهم ذلك في ديناميكية المجتمع المدني والحركات الديمقراطية. لقد أصبحت الآن التكنولوجيات الجديدة وأدوات الاتصال الحديثة ضرورية لضمان الإبلاغ عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإدانتها. لقد رأينا ذلك في بورما وسوريا، والآن نراه في أوكرانيا. ومع ذلك، في بعض الأحيان تعمل الإنترنت والشبكات الاجتماعية أيضا على الانتشار السريع والمنهجي للمعلومات التي يتم التلاعب بها، وكذلك خطاب الكراهية والخطب البلاغية.

ندين بشدة الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا، حيث يزداد عدد الضحايا المدنيين كل يوم، وتدعم تلك الحرب حملة

تقودها السلطات الروسية لتطبيع خطاب الكراهية والتحريض على العنف. إن انتشار هذا الخطاب أمر خطير للغاية، لا سيما من خلال المعلومات المضللة والتلاعب المتعمد بالمعلومات، فضلا عن القيود القاسية المفروضة على حرية الصحافة في روسيا.

وتماشيا مع قرار الجمعية العامة دإط-١/١١، المتخذ في ٢ آذار/مارس، يجب على روسيا أن توقف هذه الحرب وأن تمتثل للقانون الدولي. وعليها أن تتوقف عن النشر الواسع النطاق لمعلومات مغلوطة ودعاية شائنة.

إن صور الفظائع التي ارتُكبت في بوتشا وغيرها من المناطق التي كانت القوات الروسية تحتلها سابقا، وكذلك في ماريوبول، لا تُحتمل بالمرّة وقد صدمت العالم بأسره. وتلتزم فرنسا التزاما راسخا بالوقوف إلى جانب أوكرانيا وتدعم تماما الولايات القضائية والآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة – وكذلك على الصعيد الثنائي، من خلال نشر بعثة للدعم الجنائي – لكفالة توثيق تلك الانتهاكات بدقة وعدم إفلات مرتكبيها من العقاب.

وفي ذلك الصدد، نكرر تأكيد دعوتنا إلى دعم المحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها، وكذلك مع جميع بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق.

وستواصل فرنسا أيضا العمل مع المكسيك لتعزيز المبادرة الرامية إلى منع استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

السيدة توروبتيش (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ندريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، على إحاطتها وعلى العمل الذي تقوم به بشأن جدول الأعمال المهم للتصدي لخطاب الكراهية. كما أشكر السيدة تسيبولسكا والسيد كوهين على بيانيهما هذا الصباح.

نتضامن مع شعب أوكرانيا، الذي يعاني بسبب فشل مجلس الأمن في الوفاء بولايته. ونرحب بالتركيز على خطاب الكراهية والتحريض واسع النطاق المرتبط بالجرائم الفظيعة العديدة المرتكبة في أوكرانيا.

ومن الواضح أن الأطراف الفاعلة من الدول والجهات من غير الدول تستخدم الكراهية والتحريض بقوة لإدارة التصورات المتعلقة بالحرب. وحتى الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب يجري استخدامها كأسلحة كجزء من حرب المعلومات. ويستحق شعب أوكرانيا والضحايا والناجون ما هو أفضل من ذلك.

ويشير الشعور بالدهشة المُعبَّر عنه في محافل أوروبية كثيرة جدا من أن تحدث مثل هذه الحرب الكارثية والانتهاكات في أوروبا إلى عمى تاريخي ساعد على تصعيد المخاطر التي تحولت إلى هذه الحرب. فقد شهدت أوروبا، ربما أكثر من أي منطقة أخرى، عمليات إبادة جماعية متعددة، حيث وقعت فيها على مدار مئات السنين مذابح متكررة وفظائع واسعة النطاق بسبب الكراهية العرقية والدينية والعنصرية.

واستنادا إلى السجل التاريخي، ليس هناك شك في أن التحريض وخطاب الكراهية هما نذير باحتمالات ارتكاب فظائع ضد المدنيين وعامل محفز على ارتكابها. وقد تعلمت كينيا من تاريخها ومن تجربة أوروبا الرهيبة. ولذلك، اتخذنا إجراءات للحد مما تتعرض له ديمقراطيتنا وأمننا من تهديد ناشئ عن خطاب الكراهية والتحريض. ويحدد دستورنا نطاق الحق في حرية التعبير، بما يجعله لا يمتد إلى الدعاية الحربية؛ أو التحريض على العنف؛ أو خطاب الكراهية؛ أو الترويج للكراهية الذي يشكل تحريضا عرقيا أو تحقيرا للآخرين أو تحريضا على التسبب في ضرر.

وعلى هذا الأساس الدستوري، قمنا بسنّ قوانين لمكافحة خطاب الكراهية وأنشأنا لجنة وطنية للتماسك والتكامل للعمل باستمرار من أجل تعزيز التماسك والتصدي للانقسام والكراهية المدنية. وقبل أقل من أسبوع بقليل، أطلقت اللجنة خطة عملها الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية. وقد اختير هذا التوقيت لكفالة ألا تعكر تلك الجريمة الخطيرة صفو انتخاباتنا المقبلة في آب/أغسطس. واستجاب رئيس مجلس القضاء الكيني لهذه اللحظة من خلال الإعلان رسميا عن تخصيص خمس محاكم للتعامل مع الملاحقات القضائية المتعلقة بخطاب الكراهية.

ونحن نقدم تلك الأمثلة للتأكيد على اقتناعنا بضرورة اتخاذ إجراءات عملية وجريئة، ليس في كينيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي تؤدي فيه النزاعات التي اندلعت واشتدت على أساس الهوية إلى حروب طويلة الأمد ومميتة، يجب أن نعمل على إدارة التنوع بصورة شاملة للجميع باعتبار ذلك من اختصاصات الدولة وأولوياتها الأساسية.

وتأتي مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على رأس جدول الأعمال هذا. وكانت تلك رسالة متسقة من وفد بلدنا خلال فترة عضويتنا الحالية في المجلس، على النحو المبين في المناقشة المفتوحة التي ترأسها فخامة الرئيس أوهورو كينياتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8877) والاجتماعات التي عُقدت لاحقا بصيغة آريا بشأن خطاب الكراهية والتي أشار إليها ممثل المملكة المتحدة.

وبالعودة إلى الطابع الملح للحالة في أوكرانيا، نحث بقوة جميع القادة في البلدين المتحاربين، فضلا عن حلفائهما ومؤيديهما، على التوقف عن استخدام مفاهيم مهينة بشأن شعب أوكرانيا أو أي شعوب أخرى. وينبغي لهم كفالة التزام وسائل إعلامهم بمعيار يطالب بالمساءلة عن خطاب الكراهية والتحريض. وينبغي للقادة أيضا أن يبلغوا أفرادهم العسكريين والأمنيين، ولا سيما في الميدان، بأنه يجب عليهم ألا يستهدفوا المدنيين. ويجب عليهم أيضا التمسك باتخاذ إجراءات تأديبية على نحو متسق ضد الجنود الذين ينتهكون حقوق الإنسان للمدنيين والأفراد الأسرى.

كما نحث جميع وسائل الإعلام الرئيسية ووسائل التواصل الاجتماعي على توخي اليقظة في عملياتها المتعلقة ببذل العناية الواجبة والتحقق والنشر لمنع إساءة استخدام منصاتها. ومن المهم مواصلة الجهود لاحتواء انتشار الاستفزاز والتضليل والتحريض. وفي هذا الصدد، تدعو كينيا الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في أوكرانيا. وينبغي لها أن تولي اهتماما خاصا لإساءة استخدام الاتهامات بارتكاب الإبادة الجماعية، التي لا تؤدي إلا إلى إضعاف التصميم العالمي على منع وقوع تلك الجرائم الكبرى.

ونكرر دعوتنا إلى اتباع نهج تعاوني – ليس تجاه أوكرانيا فحسب، بل أيضا على الصعيد العالمي – فيما بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة وشركات وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية من أجل مكافحة خطاب الكراهية والتحريض، ولا سيما عن طريق وضع مدونة قواعد سلوك عالمية للشركات وأدوات الإنذار المبكر للكشف عن التصعيد وتيسير اتخاذ تدابير وقائية. وينبغي أن تجري هذه الجهود في سياق إطار عالمي لإدارة الإنترنت، يتصدى للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة المنظمة.

لقد علمنا التاريخ أن المساءلة عن جرائم الماضي تشكل عنصرا حاسما في منع ارتكابها مستقبلا. وينبغي أن يتعامل المجلس وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مع الادعاءات الخطيرة من جانب جميع الأطراف بالجدية التي تستحقها. وينبغي للأطراف المتنازعة أن تتفق وتيسر إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة في جميع الادعاءات. ويتعين على الأطراف المتنازعة أيضا أن تتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المنوط بها المسؤولية عن منع المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. وينبغي لها أن تتعاون في التحقيقات وأن تلتزم بنتائجها.

في الختام، أؤكد من جديد تضامن كينيا مع شعب أوكرانيا ودعمنا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر جميع مقدمي الإحاطات الممتازين هذا الصباح على إسهاماتهم الثاقبة جدا.

علّمنا التاريخ مرارا وتكرارا أن الجرائم الفظيعة لا تحدث في فراغ. وتصاعد الخطاب الذي يهمش الناس ويستهدفهم على أساس هويتهم أو عرقهم أو دينهم أو إثنيتهم، أو على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية أو إعاقتهم أو أي وضع آخر، هو أحد المؤشرات المبكرة التي تنذر بالعنف. إن الخطاب المؤجج للمشاعر الذي يبكي الماضي أو يمجده أو يبيض صورته ويهدد بالعواقب ضد أولئك الذين يرون الأشياء بشكل مختلف يعود إلى عصور أكثر ظلاما في التاريخ. والسعي إلى

تصحيح المظالم المتصورة باللجوء إلى العمل العسكري ضد دولة أخرى لضم جزء من أراضيها ليس له مكان على الإطلاق في القرن الحادي والعشرين. ولهذا السبب، ندعو الاتحاد الروسي إلى وقف جهوده الرامية إلى إنشاء سلطات احتلال ومحاولاته لتغيير تسيير شؤون الدولة الأوكرانية وتقويض أسسها الديمقراطية. وتشكل هذه الخطوات انتهاكات مؤسفة أخرى لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ونُذكر بأهمية تجنب الدعاية وخطاب الكراهية واللغة المثيرة للانقسام عمدا. إن الاختلاف ليس سببا للنزاع. بل إن تأجيج الانقسامات لأغراض سياسية هو المحرك الحقيقي للنزاع. وقد كانت الاتهامات الروسية لأوكرانيا بارتكاب الإبادة الجماعية، ولا تزال، كاذبة تماما، مثلما أن محاولة تصوير أوكرانيا على أنها تهديد وجودي لروسيا لا أساس لها. ولا يمكن استخدام هذه الادعاءات الكاذبة لتبرير ما يسمى بالضربة الاستباقية التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا.

نعلم أن اليوم هو اليوم الـ ١١٨ من حرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا. ولا تزال المدن الأوكرانية تتعرض للقصف من قبل القوات المسلحة الروسية. ولا يزال الأوكرانيون العاديون يعانون؛ ويستمر الأوكرانيون العاديون في الموت دون سبب. وثمة آثار مدمرة للخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية وتعطيل التجارة والتدفق الهائل للاجئين على الاقتصاد الأوكراني، مما يزيد من إفقار الشعب الأوكراني. ونود أن نشدد في هذا السياق على أن الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية والهجمات العشوائية والهجمات غير المتناسبة، كلها محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وقد أفادت بعثة خبراء من آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوجود نمط واضح من انتهاكات روسيا للقانون الدولي الإنساني. وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن روسيا لم تتجاهل القانون الدولي الإنساني فحسب، بل قامت بتنحيته جانبا. وأعربت المفوضة السامية عن صدمتها إزاء حجم الدمار والانتهاكات العديدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وستثبت أهمية التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في ضمان المساءلة عن أي جرائم دولية تُرتكب في أوكرانيا. ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات بمهاجمة الأهداف العسكرية وحدها واتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة في الهجوم.

دعونا مرارا وتكرارا، حول هذه الطاولة، إلى إنهاء الحرب ضد أوكرانيا وإلى سحب الاتحاد الروسي لقواته وانخراطه في حوار ودبلوماسية حقيقيين من أجل إرساء السلام. وسأقولها مرة أخرى: لم يفت الأوان بعد لفعل الصواب. ومع ذلك، وبينما يستمر النزاع المسلح، يجب على روسيا الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولن نمل من توجيه ذلك النداء – فشعب أوكرانيا لا يستحق منا أقل من ذلك.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): مما لا شك فيه أن أي تحريض على العنف وخطاب الكراهية يمكن أن يؤديا إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وكما سمعنا، تشير التقارير عن الحالة في أوكرانيا إلى أننا نواجه بالفعل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويمكن أن تشكل الصور التي تدل على وجود مقابر جماعية محتملة والأدلة على ما يُزعم عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية "فظائع لا يمكن تصورها هزت ضمير الإنسانية بقوة"، كما جاء في ديباجة نظام روما الأساسي.

بيد أن الأمر متروك للمحاكم المشكّلة حسب الأصول لإصدار الأحكام المناسبة. ولهذا السبب، لم تتردد المكسيك في تأييد إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان والتحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، التي يشكل حظرها قواعد آمرة للقانون الدولي. وندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل مع هذه الآليات. ويجب أن تكون المساءلة عن الجرائم الدولية هي القاعدة دائما، بغض النظر عن مكان ارتكابها. ولكي نكون واضحين: إن جميع الجرائم الدولية، أينما ارتُكبت ومتى ارتُكبت، متساوية في الخطورة ويجب أن يُعاقب عليها على قدم المساواة.

وسيتعين على محكمة العدل الدولية، من جانبها، أن تنظر في الطلب المقدم من أوكرانيا فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. وسيولي مجلس الأمن اهتماما لقرار المحكمة، الذي سيصدر في حينه. وفي غضون ذلك، تحث المكسيك روسيا على الامتثال الكامل لأمر المحكمة المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢، الذي ينص على تدابير تحفظية ملزمة تماما.

مع مرور كل يوم وكل أسبوع، تزداد الاحتياجات الإنسانية. ومع استمرار النزاع، لا يزال السكان المدنيون يدفعون الثمن، مع ما يترتب على ذلك من آثار فورية متعددة، وكذلك للأجيال القادمة. وعلى الجبهة الإنسانية وحدها، تبين الأرقام المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف حجم التحدي. فهناك قرابة ١٦ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، في حين أن فرص الحصول على الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليم والكهرباء تتقلص بشكل كبير، ولا يغطي التمويل سوى ٧٠ في المائة من الاحتياجات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المناطق السكنية والهياكل الأساسية المدنية مستهدفة دون مبرر في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، من جانبها، بأن هناك نحو ٥ ملايين لاجئ وأكثر من ٧ ملايين مشرد داخليا.

وهناك أيضا اعتراف متزايد بأن عواقب النزاع لم تعد تقتصر على أوكرانيا أو أوروبا. وكما ذكر بلدي في الأسبوع الماضي، فإن الارتفاع العالمي في أسعار الأغذية وعواقبه المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي يؤثر على العالم بأسره، ولكن بصفة خاصة البلدان النامية، وفي مقدمتها القارة الأفريقية. وننتظر التوصل إلى اتفاق بشأن إيجاد طرق آمنة لخروج الحبوب وأن يقدم المجلس دعمه في متابعة ما يتم الاتفاق عليه، على أمل أن يحدث ذلك في الأيام القليلة المقبلة.

ولكل هذه الأسباب، تعتقد المكسيك أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يغفل عن الاحتياجات الأكثر إلحاحا وأن يدعم جهود الأمم المتحدة وغيرها من الوسطاء من أجل التوصل إلى حل تفاوضي.

وسيواصل وفد بلدي التأكيد جليا على ضرورة تمحور عمل المجلس حول الناس والحاجة الملحة إلى وقف الأعمال العدائية، كما أمرت محكمة العدل الدولية في تدابيرها التحفظية.

وسعيا إلى رؤية المساعي الدبلوماسية تستعيد مكانتها وتتجاوز تبادل الاتهامات، التي لا تسفر سوى عن تصعيد انعدام التفاهم وحدة المواجهة بين الأطراف، ستواصل المكسيك العمل من أجل التفعيل الكامل لنظام الأمن الجماعي الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك سنواصل، إلى جانب فرنسا وأكثر من ١٠٠ دولة عضو أخرى، تعزيز مبادرة الامتناع عن استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر السيدة أليس ندريتو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وقد أصغينا باهتمام إلى السيدة ليوبوف تسيبولسكا والسيد جاريد كوهين.

واليوم، نتذكر مرة أخرى التكلفة البشرية الفادحة لهذه الحرب، فقد قُتل الآلاف من الناس وتشرد الملايين ويواجه عشرات الملايين في جميع أنحاء العالم زيادة في انعدام الأمن الغذائي. ومع دخول النزاع شهره الخامس، من الجلي أن الاحتياجات الإنسانية هائلة وستتطلب استجابة مطولة. وفي الأسبوع الماضي، أوصلت الإمارات العربية المتحدة ٢٧ طنا من الإمدادات الغذائية والطبية لمساعدة الفارين من النزاع.

وفي ظل القتال العنيف الذي تشهده شرق أوكرانيا، هناك تقارير مثيرة للقلق المتزايد عن وقوع إصابات بين المدنيين وتضاؤل فرص الحصول على الضروريات من قبيل الغذاء والمياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي. ونعرب عن قلقنا العميق بشأن المدنيين المحاصرين في سيفيرودونيتسك، بمن فيهم الموجودون في مصنع آزوت للكيماويات. ونشعر بالاستياء لأننا لم نشهد في خضم القتال العنيف تحسينات كبيرة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين دون عوائق والسماح بمرور آمن وطوعي لمن يلتمسون الأمان ضرورة مطلقة وينبغي أن يكونا في طليعة المسائل التي ينظر فيها المجلس. ونشدد

مرة أخرى على أنه يجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وكما لوحظ مرارا وتكرارا في هذه القاعة، فإن منع التحريض على العنف عنصر أساسي في حماية المدنيين. وإدراكا من المجتمع الدولي لذلك، فقد سعى إلى اتخاذ خطوات لمكافحة خطاب الكراهية. والواقع أن الجمعية العامة احتفلت بالأمس، لأول مرة، باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية. ومع ذلك، لا نزال نشهد ارتفاعا في مستويات التحريض على الصعيد العالمي. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، ندين بأشد العبارات جميع أشكال خطاب الكراهية والتحريض. وما فتئت دولة الإمارات العربية المتحدة تتخذ موقفا قويا ومبدئيا، على الصعيدين المحلي والدولي، ضد خطاب الكراهية والتعصب. فالكراهية تغذي التطرف وتهدد التعايش السلمي. ويكتسي الحوار البناء أهمية حيوية لتعزيز التسامح ويمكنه أن يكون أساسا لإرساء المصالحة. والمرأة على وجه الخصوص حاسمة الأهمية لإيجاد حلول سلمية طويلة الأمد، وبالتالي يجب أن تشارك مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في جميع جهود السلام، بما في ذلك الوساطة والحوار.

ثانيا، يجب على المجلس أن يضاعف جهوده الرامية إلى التصدي للاستخدام الخبيث للتكنولوجيا في نشر خطاب الكراهية. ويشكّل استخدام التكنولوجيات الرقمية لدفع انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية تحديا خطيرا بشكل خاص في مناطق النزاع. والتهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني غادرة بشكل خاص بالنظر إلى الأثر المضاعف على المدنيين الذين يحاولون مساعدتهم. ولمجابهة آثار التحريض، نحتاج إلى تحديد خطابات مضادة فعالة واستخدامها ودعم محو الأمية الإعلامية والعمل بشكل أوثق مع القطاع الخاص.

ثالثا، نرى أنه من الضروري إجراء تحقيقات شاملة وجمع البيانات من أجل تحقيق المساءلة. وهناك جهود جارية للتحقيق وتقصي الحقائق، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وأنيطت بها ولاية التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فإثبات الحقائق والظروف بحياد أمر أساسي لتحقيق العدالة للضحايا والناجين فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب على نطاق أوسع. ولذلك من الضروري إعطاء الآليات المناسبة الوقت والمساحة اللازمين للاضطلاع بأنشطتها.

وأخيرا، يشكّل العنف في أوكرانيا تذكيرا صارخا بأنه يجب على المجلس أن يعطي الأولوية لحل النزاعات وخفض التصعيد. ويجب أن ينصب تركيزنا على إيجاد حل دبلوماسي يخفف من المعاناة الإنسانية. ونرحب بما يبذله الأمين العام وآخرون من جهود في محاولة التقريب بين الجانبين. ونرحب أيضا بجهودهم للتخفيف من الآثار الأوسع نطاقا للنزاع، بما في ذلك من خلال السعي إلى تسهيل صادرات الحبوب من أوكرانيا للمساعدة في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي العالمي. غير أن المطلوب في نهاية المطاف هو الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء أوكرانيا. ويجب أن يكون إحلال السلام هدفنا النهائي وألا يدخر المجلس جهدا لتحقيق ذلك الهدف.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر الرئاسة الألبانية على اختيارها هذا الموضوع المهم جدا لجلسة اليوم. مما يؤسف له أن السيدة تسيبولسكا، وهي واحدة من مقدمي الإحاطات، تكلمت عن العنف الجنسي مرددة ما قالته ليودميلا دينيسوفا، أمينة المظالم الأوكرانية. إن رغبة مروجي الدعاية الأوكرانية الذين يريدون شيطنة روسيا بأي ثمن مثيرة للدهشة.

ويُظهر السيد كوهين وحكاياته الخيالية أن النازيين في أوكرانيا أوجدهم قراصنة الحواسيب الروس وغرسوهم في الوعي العام. يبدو أن السيد كوهين قد نسي الإشارة إلى أن قراصنة الحواسيب الروسي قد تعلموا كيفية وشم الأوكرانيين الأبرياء عن بعد بعلامات النازي، وترديد شعارات النازي وتعذيب وقتل الأوكرانيين الناطقين بالروسية.

إن أيديولوجية الكراهية والعنف، بما في ذلك ضد الشعب نفسه، هي الأساس الذي تستند إليه سياسة الدولة لحكومة أوكرانيا الحالية.

وقد حفزت تلك الأيديولوجية الهجمات المروعة التي ارتكبها نظام كييف ضد شعبه وكانت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية في أوكرانيا. وينبغي أن نتذكر أن روسيا كانت قد أثارت بالفعل تلك المسائل في مجلس الأمن في أيار/مايو الماضي، عندما عقدنا اجتماعا غير رسمي بصيغة آريا بشأن النازية الجديدة والنزعة القومية المتطرفة في أوكرانيا.

وتتيح جلسة اليوم فرصة جيدة لتحديد سبب ارتباط القيادة الأوكرانية الحالية وخطابها المليء بالكراهية ارتباطا لا انفصام له.

عندما انهار الاتحاد السوفيتي، أتيحت لأوكرانيا، بصفتها دولة ذات سيادة، مثل غيرها من جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفييتي، الفرصة لبناء دولة مستقلة. وكان لدى أوكرانيا كامل الإرادة الحرة لاتخاذ خياراتها الجيوسياسية. ومع ذلك، فضلت النخب التي تولت السلطة، بدفع من الشتات الأوكراني، النزعة القومية الصريحة وتمجيد إرثها ونسبت الفضل لشركاء هتلر، قادة تنظيم القوميين الأوكرانيين، جيش التمرد الأوكراني. وحدد ذلك بطبيعة الحال المسار الذي سلكته أوكرانيا الجديدة تجاه جيرانها.

وهناك دائما محاولات لجعلنا نصدق أن النازية الجديدة والنزعة القومية في أوكرانيا ظاهرتان هامشيتان. بيد أن النزعة القومية المتطرفة هي في الواقع السياسة العامة التي تنتهجها السلطات الأوكرانية. وليس لدينا وقت لتوضيح كيفية نشأة النزعة القومية الأوكرانية وأن نقتبس عن كل أبائها المؤسسين. وكل ما نريد أن نقوله إن أحد آبائها المؤسسين، ديمتري دونتسوف، هو من وضع نظرية القومية المتكاملة، التي اقترضها من شارل موراس، الفرنسي الذي أنشأ في عام ١٨٩٩ وحدة من القوميين. ولن أخوض في التفاصيل هنا، ولكنني سأكتفي بالقول إن هذه النظرية تقوم على أيديولوجية الكراهية وتفضل إقامة المجتمع على أساس طبقي والتحقيق غير الأخلاقي للأهداف عن طريق استخدام الوحشية والقسوة وهيمنة أقلية نشطة على الأغلبية العامة وتفوق العرق الأوكراني. ويقود كل ذلك، بالطبع، إلى كراهية روسيا باعتبارها "مملكة الظلام" وكراهية الشعب الروسي. لكننا سنجد طريقة لتنبيه الأعضاء إلى جميع تفاصيل النظريات القومية الأوكرانية.

لقد ترك أحد منظري القومية الأوكرانية، ميكولا ميخنوفسكي – الذي يمكن رؤية معالمه الأثرية في جميع أنحاء أوكرانيا – للأجيال القادمة مفهومه عن "أوكرانيا للأوكرانيين"، الذي عبر عن جوهره بنفسه على أن "كل الناس إخوانكم، غير أن الموسكال (الروس) والبولاكس (البولنديين) والرومانيين واليهود (اليهود) أعداء شعبنا". ولم تكن تلك كلمات جوفاء. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب، قتلت ميليشيات منظمة القوميين الأوكرانيين وجيش المتمردين الأوكراني مئات الآلاف من البولنديين واليهود والروس، بمستوى من القسوة روعت حتى محتلو البلد من النازيين. هل من المستغرب أن تزدهر معاداة السامية والعنصرية ومعاداة الروس حاليا في أوكرانيا اليوم؟

ولكن، بالنظر إلى أنه عندما أصبحت أوكرانيا مستقلة شكل الروس والناطقون بالروسية ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من السكان، اضطرت السلطات الأوكرانية إلى تأجيل تحقيق خططها المعادية للروس. فأُدخِل إنكار الماضي التاريخي الذي تشاطروه مع روسيا، والذي سرعان ما شوهت سمعته، وكراهية كل ما هو روسي إلى المجتمع تدريجيا عاما تلو عام.

ومن المهم الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين كانوا مهتمين جدا بإيجاد هذه القومية الأوكرانية القائمة على كراهية الروس التي اعتبروها فرصة ممتازة لقطع العلاقات التاريخية بين أوكرانيا وروسيا خدمة لاحتياجاتهم الجيوسياسية. ونتيجة لذلك، صُمم كيان دولة أوكرانيا الجديدة، التي كانت ذات يوم متعددة الثقافات، وفقا للمزايدة الغربية على أساس من العداء القديم للروس، وبالتالي كانت مشبعة بأيديولوجية الكراهية منذ البداية. واختارت أوكرانيا، ضد مصالحها الوطنية الذاتية، مسار أن تصبح مشروع جغرافي سياسي منهاض لروسيا بدلا من السيادة الحقيقية. ولم يكن ذلك سهل تحقيقه في المنطقة الجنوبية الشرقية من أوكرانيا المكونة أساسا من الروس والناطقين بالروسية. والمحاولات التي ذهبت هباء لإيرينا فاريون، وهي معروفة بكراهيتها للروس ونائبة متعددة الفترات في برلمان أوكرانيا – التي أعلنت مرارا أن جميع الروس متخلفون عقليا – مثال على ذلك.

في أعقاب انقلاب الميدان المخالف للدستور اشتكت هذه المرأة المعادية للروس، التي كانت مسؤولة عن شؤون اللغات والمسائل الإنسانية في البرلمان الأوكراني، في مقابلة قائلة:

”يقول أربعة عشر في المائة من الأوكرانيين أن الروسية هي لغتهم الأم. وذلك يعني أن لدينا ٥ ملايين أوكراني منحط يجب إنقاذهم، حتى لو اضطررنا إلى عزل أولئك الذين لا يتحدثون الأوكرانية“.

إنني أستشهد بهذا لشرح كيف عومل سكان أوكرانيا الناطقون بالروسية في أعقاب انقلاب الميدان في عام ٢٠١٤. وكانت الخطوات الأولى للمجلس العسكري في كييف تحريضا مباشرا على العنف ضد السكان الناطقين بالروسية. وقُسِّم جميع سكان البلد إلى مواطنين من الدرجة الأولى والثانية. وكل من عرف إما بأنه من أصل روسي أو ببساطة متحدث بالروسية يقع في الفئة الثانية. وسُنَّت سلسلة من القوانين التي تنتهك حقوقهم. وفي سنوات ما بعد الميدان، وبمساعدة من المعادين للروس مثل إيرينا فاريون، التي ذكرتها للتو، زرعت سلطات كييف كراهية كل ما هو روسي كسياسة دولة وأضفت الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك الثقافة واللغة والحضارة نفسها، إلى جانب أولئك الذين جسدوها، بمن فيهم المواطنون الأوكرانيون. ووصفت كييف أي شخص يعارض سلطات الميدان غير القانونية بأنهم إرهابيون وانفصاليون ودمى وليسوا ببشر. وأصبح التعصب المصحوب بالعنف أداة نظام كييف. ومن الأمثلة على ذلك بوريس فيلاتوف، وهو نائب في برلمان أوكرانيا ولاحقا عمدة دنيبرو، الذي قال في آذار/مارس ٢٠١٤، بصفته مسؤولا في إدارة دنيبروبيتروفسك:

”في رأيي، لا يوجد شيء فظيع في توسيع الحكم الذاتي لشبه جزيرة القرم وجعل الروسية اللغة الرسمية. فذلك سيساعد على تجنب تصعيد التوترات وحماية أوكرانيا. علينا أن نعطي هذه الحثالة هذه الأنواع من الوعود والضمانات وأن نقدم أي تنازلات ضرورية. ثم نشنقهم. نشنقهم لاحقا“.

ولم تكن تلك تهديدات جوفاء أيضا. ويكفي أن نتذكر ما يزيد على ال ٤٠ ناشطا ناطقا بالروسية الذين أحرقوا أحياء في أوديسا في أيار/مايو ٢٠١٤. كما إن سكان دونباس التي طالت معاناتهم يدركون ذلك جيدا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، وصف الصحفي المؤيد لحراك الميدان بوغدان بوتكيفيتش سكان دونباس بأنهم ”أشخاص لا لزوم لهم“. وقال:

”دونباس ليست مجرد منطقة كاسدة. هناك عدد هائل من الناس عديمي الفائدة. فهناك حوالي ٤ ملايين شخص في منطقة دونيتسك، وما لا يقل عن مليون ونصف المليون منهم غير ضروريين“.

ومرة أخرى، لم تنته القصة بالدعوات إلى ”تقليل عدد الموسكالس (الروس من سكان موسكو القدماء – وهي لفظ سخرية)“ و ”تصفية الروس“ – أعتذر عن اللغة غير المناسبة، لكنني أقتبس. وبدعم من الغرب، قررت سلطات كييف وضع هذه الكلمات موضع التنفيذ. وفي عام ٢٠١٤، بداية هاجم الرئيس أولكسندر تورتشينوف، وفيما بعد الرئيس بوروشينكو، شعبهما، السكان الناطقين بالروسية في دونباس – بدلا من إطلاق حوار حول مكان الثقافة واللغة الروسية في أوكرانيا – وأمرا بشن غارات جوية وقصف المدن السلمية. وكان بوروشينكو واضحا إزاء المصير الذي كان ينتظر سكان دونباس عندما قال:

”ستتوفر لنا فرص عمل؛ أما هم فلا. وستكون لدينا معاشات تقاعدية. أما هم فلا. وسيكون لدينا دعم للناس، للأطفال والمتقاعدين؛ أما هم فلا. سيلتحق أطفالنا بالمدارس ورياض الأطفال. وسيجلس أطفالهم في الطوابق السفلية. تلك تحديدا الطريقة التي سننتصر بها في هذه الحرب“.

ومن خلال دعوتها إلى ”تدمير موسكو“، صرحت إيرينا فاريون، بوصفها عضوا في حزب الحرية في برلمان أوكرانيا في عام ٢٠١٤، ذكرت الهدف الرئيسي لهذه الحرب؛

”هذا ما نعيش من أجله والسبب الذي جئنا لأجله إلى العالم، لتدمير موسكو، وليس فقط الموسكالس“ – يعني المواطنين الأوكرانيين الناطقين بالروسية – ”بل الثقب الأسود في الأمن الأوروبي الذي يجب محوه من خريطة العالم“.

وقد صرخ الممثل الكوميدي آنذاك فولوديمير زيلينسكي في نشوة، متحدثا في حفل موسيقي للمقاتلين في الكتائب القومية المشاركة في عملية كييف العقابية ضد دونباس: "أيها الرجال، نرفع لكم القبعات على حمايتنا من تلك الحثالة". وظل خطابه كما هو عندما أصبح رئيسا، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ أعلن، في إشارة إلى شعب دونباس، أن "هناك ممثلون للشعب، ولكن ليس كل ممثلي الشعب بشرا – أعتقد أن هناك أنواعا أخرى أيضا". وعلى خطى زعيمه قال ميخايلو بودولياك، مستشار رئيس أوكرانيا، أن جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين يسكنهما "أفراد قذرون لا قيمة لهم"، "قطاع طرق وأقزام صغار يشكلون مضيعة تامة للحيز". وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، قال أندريه ريفا، وزير السياسة الاجتماعية الأوكراني، عن مواطني دونباس: "لا أشعر بأي شفقة مهما كان على أي منهم. أشعر بالشفقة على الجنود والضباط الذين لديهم عائلات الذين ماتوا هناك بسبب تلك الحثالة".

وأود أن أشير إلى أن تلك ليست تصريحات صادرة عن متطرفين هامشيين. إنهم أعضاء في القيادة العليا للبلد وسياسيون بارزون. ويرى القوميون الأوكرانيون، مثل طواغيتهم في الرايخ الثالث، أن حل قضية دونباس هو إخلاء حيز معيشي. على سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٩، قال سيمين سيمينتشينكو، وهو نائب سابق في البرلمان الأوكراني ومشارك في عمليات دونباس العقابية: "في رأيي، تحتاج أوكرانيا إلى استراتيجية لإفراغ دونباس من السكان". ومرة أخرى، لم تكن تلك الدعوة على الورق فقط. إذ تنفذها الجماعات النازية الجديدة القومية مثل كتيبتي آزوف وإيدار وغيرها عندما قصفت الأحياء المدنية في ماريوبول وخاركيف وسيفيرودونيتسك، التي يشهد عليها المئات والمئات من الناس. والطريقة الوحيدة التي يمكن للمرء أن يتصرف على ذلك النحو هي إذا كان يكره شعب دونباس، والروس بشكل عام، من كل قلبه – تماما مثل السياسيين الذين ذكرتهم.

لقد أدرك العالم من ما كشفه بيترو بوروشينكو مؤخرا من أن أوكرانيا لم تكن تنوي مطلقا تنفيذ مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك، الأمر الذي يحاول المجلس تحقيقه منذ سبع سنوات استنادا إلى قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، ولكنها استخدمتها ببساطة لكسب الوقت للقيام باستعدادات عسكرية ضد دونباس وروسيا. وقد فعلت ذلك برعاية زملائنا الغربيين، مستغلة الوقت لوضع إجراءات ومشاريع جديدة معادية لروسيا، بما في ذلك قانون تمييزي تماما بشأن اللغة الروسية واضطهاد وسائل الإعلام الناطقة باللغة الروسية وملاحقة وقتل السياسيين والصحفيين والشخصيات العامة الناطقين بالروسية، الذين عانى المئات منهم في جميع أنحاء أوكرانيا خلال سنوات ما بعد حراك الميدان.

ولم تكن السلطات الأوكرانية تنوي – بحث وتشجيع من زملائنا الغربيين – التوقف عند ذلك الحد. وعشية بدء عمليتنا الخاصة، تلقينا معلومات موثوقة تفيد بأن كييف قد أكملت الاستعدادات لهجوم جديد واسع النطاق في دونباس. وقد أحبطت تلك الخطط.

يمكننا أن نتحدث بإسهاب عن القومية الأوكرانية وخطابها البغيض. وقد قررنا توفير الوقت وأعددنا مجموعة مختارة من البيانات التي أدلى بها ممثلو السلطات الرسمية في أوكرانيا وشخصيات عامة معروفة وشعبية هناك. وسنوزعها قريبا كوثيقة رسمية لمجلس الأمن حتى يتمكن الأعضاء من فهم خطاب الكراهية الحقيقي في أوكرانيا اليوم وكيف يستخدم لتبرير العنف ضد السكان الناطقين بالروسية. وسأشاطر فقط بعضا من أحدث الخطوات المعادية لروسيا التي اتخذتها السلطات الأوكرانية، وهي فرض حظر على تلقي التعليم باللغة الروسية وعلى استيراد الكتب الروسية وعلى دراسة الأدب الروسي، حتى كأدب أجنبي، في المدارس والجامعات الأوكرانية. وسيقول بعض الأعضاء إن روسيا يجب ألا تلوم إلا نفسها. ومع ذلك، وفي ضوء ما قلته من قبل، تبدو تلك الخطوات استمرارا منطقيا للسياسة التي اتبعتها السلطات الأوكرانية باستمرار منذ انقلاب الميدان. إنما هي تتسارع الآن.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه على الرغم من تصاعد كراهية روسيا البدائية والعنصرية في أوكرانيا، وهو السلوك الذي اختبره زملاؤنا الأفارقة أيضا أثناء محاولتهم تنظيم إجلاء طلابهم خلال الأيام

القليلة الأولى من عمليتنا العسكرية الخاصة، فإن موقفنا الإيجابي تجاه الشعب الأوكراني وثقافته ولغته لم يتغير. فالأوكرانيون هم إخواننا وأصدقاؤنا. وكل ما في الأمر هو أن قادة أوكرانيا الحاليين ينفذون خطط جيوسياسية غريبة علينا وعلى الشعب الأوكراني. وقد سمعنا اليوم، اتهامات بأننا ننكر على الشعب الأوكراني هوته وأننا نريد طمس أوكرانيا والقضاء على كل شيء أوكراني. وهذا ليس هو الحال على الإطلاق. ما نريد أن نقضي عليه في أوكرانيا هو النازية الجديدة المزدهرة والقومية، التي حولت البلد بشكل مطرد إلى معاداة روسيا وإلى تهديد مباشر لنا ولسكان دونباس. ومما يؤسف له أن زملاءنا الغربيين يشاركون مباشرة في تلك المأساة الأوكرانية. وما نراه هو تحريض حقيقي على العنف وكراهية روسيا في أوكرانيا. وقد سحب الرعاة الغربيون فريق مفاوضات كييف من الحوار الدبلوماسي الذي يهدف إلى إيجاد حلول وبدأوا في التنافس مع بعضهم البعض لإقناع أنفسهم والعالم بأسره بأنه لا يمكن إيجاد حل إلا في ميدان المعركة مع روسيا. وقد تكلم في الأسبوع الماضي في المجلس منشئ إحدى تلك العبارات، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل، (انظر S/PV.9065).

وعلاوة على ذلك، ما فتئ الغرب يزود أوكرانيا بالأسلحة، حتى المدفعية بعيدة المدى، من أجل شن غارات مستهدفة على دونباس وتدمير السكان المدنيين الناطقين بالروسية. وكذلك فإن إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والدنمارك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة، واليونان ودول البلطيق ليست حتى القائمة الكاملة للموردين الرئيسيين للمعدات العسكرية، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، للنظام الأوكراني. ففي الأسبوع الماضي فقط، قتلت الأسلحة الأوروبية والأمريكية الموجهة إلى دونباس ستة مدنيين وأصابت أكثر من ٣٠ آخرين. وتقع على عاتق كل بلد من هذه البلدان مسؤولية مباشرة عن إطالة أمد الأزمة الأوكرانية وعن موت المدنيين والجنود الأوكرانيين، الذين دفعهم المسؤولون الأوكرانيون الفاسدون إلى الجبهة كوقود للمدافع.

وتنفق هذه الدول المليارات على حرب بالوكالة مع روسيا حتى سقوط آخر أوكراني، وهو في حد ذاته تحريض حقيقي على العنف. كما أنها تعمل على نشر كراهية روسيا في بلدانها، وبالتالي إطلاق العنان للبولنديين والتشيكيين وسكان البلطيق الذين شاركوا في هذه الأعمال لفترة طويلة. فهناك ملصقات معادية لروسيا في بعض متاجرهم وحاناتهم تقول إنهم لن يخدموا الروس. وكيف يختلف ذلك عن العنصرية إذا استبدلنا كلمة "الروس" بكلمات "السود" أو "اليهود"؟ ولماذا هي غير مرتاحة لهذا النوع من الخطاب إلا عندما يتعلق الأمر بالروس؟ وإذا كان لا يخالجها هذا الشعور، فلماذا تدعم حملة المقاطعة المسماة "إلغاء روسيا" التي بدأها التكنوقراط السياسيون في أوكرانيا ضد الكتاب والموسيقيين والفنانين والرياضيين والنساء الروس؟ أليس هذا خطاب كراهية وسياسة كراهية؟

وبالمناسبة، نسمع ذلك الخطاب بانتظام من ممثل نظام كييف في اجتماعات مجلس الأمن، الذي يهين بلدنا ورئيسنا ويوجه تهديدات إلى الدبلوماسيين الروس بدعم من الدول الغربية. ولم يوقفه أي من مؤيدي كييف الغربيين. ولكن مهما حاولوا جاهدين، فإن المعاناة التي يسببها نظام كييف النازي الجديد الكاره للروس لا يمكن إلا أن يطول أمدها، لا أن تتوقف. وقد كان محكوما على النظام بالفشل في عام ٢٠١٤ عندما شن حربه الإجرامية على شعبه. والملايين من الأوكرانيين ينتظرون التحرر منه، كما يُظهر موقف الشعب من الجيش الروسي في الأراضي المحررة. وستستكمل عمليتنا العسكرية الخاصة وستحقق أهدافها بالكامل.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

لقد دخل النزاع في أوكرانيا شهره الرابع وتكاليفه الإنسانية آخذة في التصاعد. ووفقا لإفادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يقدر عدد الضحايا المدنيين بأكثر من ٥ ٠٠٠ شخص، من بينهم ٣٠٠

طفل. وأصيب أكثر من ٤ ٠٠٠ بجروح خطيرة بسبب النزاع. ويقدر عدد الجنود الذين قتلوا في المعارك بما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ جندي، وربما بلغ عدد الجنود الجرحى ٦٠ ٠٠٠ جندي، وهذه تقديرات متحفظة. وقد تكون الحصيلة الفعلية أعلى من ذلك بكثير.

والهجمات المتعمدة على الأهداف المدنية والقصف العشوائي في المناطق المكتظة بالسكان أمر غير مقبول، لا سيما في حالة الهجمات على المباني المدنية مثل المنازل والمستشفيات والمدارس. كما أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مثل مدينة ماريوبول، أمر يدعو إلى القلق. ويمكن للهجمات على البنية التحتية مثل مولدات الطاقة ومحطات المياه أن تزيد من حرمان قطاعات كبيرة من السكان من الخدمات الأساسية. ونكرر دعوتنا إلى أن تلتزم جميع الأطراف بالحماية الكاملة للمدنيين، وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة والإنسانية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تلتزم جميع الأطراف بحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين. وتواجه النساء والفتيات على وجه الخصوص مخاطر جسيمة بسبب العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن خطر الاتجار بالبشر. وتلك الجرائم بغيضة وينبغي للمجتمع الدولي أن ينبذها بحزم. والتقارير المتعلقة بالتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والترحيل القسري للمدنيين والعنف الجنسي المنهجي والجماعي، بما في ذلك اغتصاب الأطفال، تثير القلق وتستحق تحقيقا واسعا ومستقلا ونزيها.

ولا تحظى الممرات الإنسانية بالحماية الكاملة. وفي حين بذل عدد من المحاولات لإنشاء ممر آمن من أجل إجلاء المدنيين الفارين من المناطق المحاصرة، فإن تلك الممرات فشلت بسبب القصف والتفجير. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف لكفالة وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان وفي الوقت المناسب وبدون عوائق. ومع ذلك فإننا ندرك أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني هو وحده الذي سيمكن السكان المدنيين من التمتع بحماية فعالة. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن ما يقرب من ربع سكان أوكرانيا قد شردوا قسرا منذ بداية الحرب، وهو رقم يشهد على احتدام النزاع ومدى ما يسببه ذلك للناس من اضطراب في حياتهم الطبيعية. ويعيش حوالي ٧,٢ ملايين أوكراني الآن كلاجئين في بلدان أخرى، وخاصة جيران أوكرانيا. وقد أبدت تلك البلدان تضامنا ملحوظا في استقبال اللاجئين، ولكن ينبغي ألا نقلل من شأن الأثر النفسي للحالة على الضحايا، وفي حالة الأطفال، على آفاقهم في المستقبل.

وقد أدى النزاع إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على أضعف الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وقد أسهم تدمير القدرات الإنتاجية لأوكرانيا من ناحية، والجزاءات الاقتصادية الانفرادية من ناحية أخرى، في ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. وبالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، التي كانت لا تزال تكافح العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا، شكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية ضربة قاسية. وفي ظل هذه الظروف العصيبة، حان الوقت لجميع الأطراف المعنية للبحث عن سبيل لإنهاء هذا النزاع قبل ارتكاب المزيد من الفظائع ضد المدنيين في المنطقة وما يترتب عن ذلك من أزمات إنسانية أخرى.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المستشارة الخاصة، السيدة أليس ندريتو، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وكذلك السيدة ليوبوف تسيبولسكا والسيد جاريد أندرو كوهين على إسهاماتهما في مناقشة اليوم. وأرحب بمشاركة زملائنا سفراء أوكرانيا وسلوفاكيا وليتوانيا في هذه الجلسة.

ومما لا شك فيه أن إحدى السمات المميزة لحروب القرنين العشرين والحادي والعشرين هي قدرة عامة الجمهور، من خلال استخدام وسائط الإعلام، على متابعة التطورات الميدانية في النزاعات على أساس يومي. إن التطورات في التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لم تمنحنا القدرة على رؤية الصور في الوقت الفعلي فحسب ولكن أيضا منصة تكاد تكون غير محدودة لنشر خليط من الأفكار والآراء، بما في ذلك كل نوع من أنواع خطاب الكراهية، وكذلك الدعاية وإعادة كتابة الحقيقة.

ومن نواح كثيرة، تشكل الحرب في أوكرانيا اختبارا حاسما للطرق الجديدة التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها تقييم النزاعات المسلحة ومعالجتها. ومما لا شك فيه أنه كانت هناك خطوة إلى الأمام في هذا الصدد، بدءا من حروب الخليج، ومنذ ذلك الوقت أصبح بإمكان عامة الجمهور الوصول عن طريق التلفزيون إلى صور ساحات المعارك وواقع الحرب، مع التحدي المتمثل في القدرة على التمييز بين المعلومات والمعلومات المضللة. إن خطاب الكراهية، وخاصة عبر الشبكات الاجتماعية، يغذي الأعمال العدائية، سواء قبل ظهور النزاعات أو احتدامها. ومن الواضح أن الذين يشاركون في هذه الخطب الرنانة يؤججون العداء ويعرضون المستقبل للخطر ويقوضون آفاق السلام.

ونرحب بقيام المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبتها في أوكرانيا جميع أطراف النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك عدد من أفرقة التحقيق في أوكرانيا منذ الأيام الأولى للنزاع لجمع الأدلة وتوثيق الادعاءات بارتكاب جرائم حرب. ويجب أن تأخذ العدالة مجراها بطريقة شفافة ومحايدة ومستقلة. ويجب في نهاية المطاف محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم.

وقد تناول مجلس الأمن في عدة مناسبات الخطر المتزايد المتمثل في الاتجار بالمدنيين المشردين – النساء والأطفال – في مجال الاسترقاق الجنسي والعمالة غير المشروعة. ويجب أن نحقق بدقة، دون ممارسة ضغوط أو أيديولوجيات، في الجرائم التي يزعم ارتكابها، بما في ذلك جرائم التبني القسري والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات والفتيان.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضا مراعاة حالة المواطنين الأفارقة ضحايا العنف أو الإيذاء أو التمييز. وسيؤثر مدى الاعتراف بمعاناة أبناء شعب أفريقيا على تقييمها لصدق التحول النموذجي في فهم الحرب.

إن حالة الحرب لا تلغي سيادة القانون. ويجب على أطراف النزاعات أن تحترم الاتفاقيات الدولية التي تحمي المدنيين في زمن الحرب، ولا سيما اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، فضلا عن قرارات المجلس ذات الصلة. ونكرر التأكيد على أن أفضل طريقة لوقف مناخ العنف والجرائم والفظائع هي منع جميع الحروب أو وقفها.

وبما أن بلدي لم يشهد أبدا النزاع المسلح، فإنه يعارض الحرب بشكل أساسي.

ونشعر بالقلق إزاء العديد من العلامات التي تشير إلى جمود في النزاع في أوكرانيا. وما زلنا مقتنعين بأن المجتمع الدولي لديه الوسائل اللازمة لحفز الأطراف الفاعلة الرئيسية في الحرب على الدخول في مناقشات حقيقية بحسن نية لتحقيق وقف الأعمال القتالية وآفاق التعايش السلمي. ويجب أن نكبح على وجه السرعة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، فضلا عن تأثيرها الأوسع نطاقا. وإذا تأخرنا في القيام بذلك، فقد نخاطر برؤية المزيد من قتل الأبرياء، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، وتفكيك الأسر، وتيتيم آلاف الأطفال بسبب الحرب.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بلدي للجهات الفاعلة الإنسانية التي تشارك في العمليات في الميدان، فضلا عن تعاطفنا العميق مع شعب أوكرانيا. ويدعو بلدي إلى وقف إطلاق النار وفتح ممرات إنسانية في جميع البلدات بغية تقديم المعونة الإنسانية بأكثر الطرق أمانا.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في ١٨ حزيران/يونيه، احتفلنا باليوم الدولي الأول لمكافحة خطاب الكراهية، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٩/٧٥. كثيرا ما يؤدي خطاب الكراهية – التحريض على التمييز والعداء والعنف – إلى توترات سياسية، بل ربما يؤدي إلى تفاقم النزاع المسلح. وبغض النظر عن الظروف، ينبغي أن ندين التمييز والعنف ضد بلدان وجماعات عرقية وديانات محددة وأن ننهيهما ؛ ونبذل كل جهد ممكن لمكافحة الكراهية والانقسام وعدم الثقة؛ وندعو إلى ثقافة سلام تستند إلى العقل واستيعاب الجميع والتضامن.

استمر النزاع في أوكرانيا طيلة أربعة أشهر تقريبا. وازدياد الخسائر البشرية والتشريد يدمي القلوب. لقد رسم القانون الدولي الإنساني حدود العنف في زمن الحرب، وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تتقيد بها بجدية من خلال ضمان أقصى قدر من الحماية للمدنيين والبنية التحتية المدنية وتيسير عمليات الإجلاء ووصول المساعدات الإنسانية.

وينبغي للمجتمع الدولي والوكالات الإنسانية أن تواصل زيادة المعونة الإنسانية المقدمة إلى الشعب الأوكراني وألا تدخر جهدا للتخفيف من الضرر الناجم عن هذا النزاع العنيف.

ويجب التحقق من ظروف وأسباب أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تستند أي ادعاءات إلى الحقائق. وفي انتظار النتائج النهائية، ينبغي لجميع الأطراف تجنب الاتهامات غير المبررة. وإرسال المزيد من الأسلحة الفتاكة لن يؤدي إلا إلى تأجيج العداء، وتفاقم النزاعات وإشعال أزمة إنسانية أوسع نطاقا وحصد المزيد من الأرواح البريئة.

ويجب ألا تصبح وسائل التواصل الاجتماعي أبدا حيزا خارجا عن القانون لنشر الكراهية والتحريض على العنف. وقد قامت بعض منصات التواصل الاجتماعي بتكييف سياساتها لأغراض سياسية، ممهدة السبيل لخطاب الكراهية في اتجاه واحد. وهذه الممارسة خطيرة جدا. ومن الضروري تعزيز الرقابة الحكومية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، التي ينبغي ألا نطلق العنان لها .

فالنزاعات المطولة والموسعة تنطوي على مخاطر أمنية أكبر وآثار غير مباشرة، لا يمكن لأي طرف أن يستفيد منها. وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن يتعاونوا على تهدئة الحالة، ونزع فتيل الأزمة، وتيسير محادثات السلام بغية تهيئة الظروف لتمكين الطرفين من استئناف المفاوضات وتحقيق وقف لإطلاق النار دون مزيد من التأخير. وننصح بعض البلدان بالامتناع عن صب المزيد من الزيت على النار خدمة لمصالحها الذاتية الجيوسياسية أو إرغام بلدان أخرى على الانحياز إلى أحد الطرفين، مما يزيد من حدة الانقسامات والعداء داخل المجتمع الدولي.

وكما أشار الأمين العام غوتيريش في خطابه بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية،

”إن الخطاب يحرض على العنف ويقوض التنوع والتماسك الاجتماعي ويهدد القيم والمبادئ المشتركة التي تربط فيما بيننا“.

ويمكن لخطاب الكراهية فيما بين البلدان أيضا أن يسمم المناخ السياسي الدولي، على حساب السلام والاستقرار العالميين.

وفي سياق النزاع المتواصل في أوكرانيا، ما فتئ العداء يتغلغل في المجتمع الدولي منذ بعض الوقت، مما يعطل بشكل خطير عمل الأمم المتحدة في مختلف المجالات ويشكك في سلطة مجلس الأمن وفعاليته. وهذا المناخ السياسي لا يمهد السبيل إلى التسوية السليمة للأزمة الأوكرانية، وقد يؤدي إلى فشل آليات الحوكمة العالمية، مما يغرق العالم في مزيد من الانقسام والاضطراب، وهو ما لا يخدم مصالح أي طرف.

كلنا في نفس القارب. ولدينا مصلحة في أمن بعضنا البعض. إن عقلية الحرب الباردة ومنطق الهيمنة وسياسة الكتل قد عَمَّرَت أكثر بكثير من أهميتها. ويجب أن نستبدل المواجهة بالحوار، والإكراه بالتشاور، والتحالفات بالشراكات، والألعاب التي محصلتها صفر بالأوضاع المثمرة للجميع. وينبغي لمجلس الأمن بصفة خاصة أن يتحمل مسؤولياته، وأن يدير الخلافات، وأن يكون قوة نشطة لتيسير محادثات السلام والوساطة والمساعي الحميدة.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة ندريتو على إحاطتها إلى مجلس الأمن. يشكل التحريض على العنف شاغلا رئيسيا، لأنه يؤدي دائما إلى ارتكاب جرائم فظيعة. وفي حالة الحرب في أوكرانيا، من المهم أن نظل متيقظين لهذه المخاطر قبل أن يصبح طابع النزاع أكثر فظاعة مما هو عليه في الوقت الحاضر. ونشكر أيضا مقدمي إحاطات المجتمع المدني على إسهاماتهم في مناقشات المجلس.

وبينما تكرر غانا الإعراب عن قلقنا العميق إزاء إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، فضلا عن الخسائر في الأرواح التي لا داعي لها وتدمير سبل العيش والممتلكات، فإنها تشعر بنفس القدر من القلق إزاء الخطب الرنانة والروايات المثيرة للسخط التي صاحبت مراحل من الحرب في أوكرانيا. ولا يمكن لأي بلد أو زعيم أن يدعي أنه غير مدرك لمخاطر الكلمات غير المقيدة التي تقال بغضب أو كراهية.

وعلى مر التاريخ، بما في ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، أو في رواندا في نيسان/أبريل ١٩٩٤، أو في البوسنة والهرسك في تموز/يوليه ١٩٩٥، أو في أجزاء أخرى من العالم، مثل ميانمار، كثيرا ما شهدنا العواقب الوخيمة والمأساوية للأعمال المتعمدة التي تحرض مجموعة من الناس ضد مجموعة أخرى. والواقع أن هذه الأعمال، التي انبثقت من شعور زائف لدى مجموعة ما بالتفوق على الآخرين، كانت لعنة وجودنا الإنساني المشترك على مر العصور. وسواء خلال عصور العبودية أو الاستعمار أو الفصل العنصري، كان هذا الشعور الزائف هو الدافعة الرئيسية التي استخدمها الرجال الأشرار للتلاعب بأمثالهم لارتكاب فظائع ضد الآخرين.

ولذلك، يجب على المجلس، في سعيه إلى الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، أن يظل متيقظا إزاء التحريض وخطاب الكراهية، اللذين يميلان إلى التحريض على ارتكاب الجرائم الفظيعة أو تكثيف ارتكابها. ويجب أن نعمل في انسجام تام للوفاء بوعدنا "بعدم تكرار ذلك أبدا" للناس في كل مكان – وهو الأكثر إلحاحا لشعب أوكرانيا.

إن قتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء في بوتشا وإيربين وماريوبول والعديد من المدن الأخرى، فضلا عن الأدلة الناشئة على المقابر الجماعية والانتهاكات المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، هي أعمال لا تطاق ينبغي أن تحفزنا على اتخاذ إجراءات جادة من أجل منع المزيد من الفظائع والسعي إلى المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ترتكب.

وفي ذلك الصدد، تعرب غانا عن تأييدها لإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة لجمع الأدلة وإرساء أساس لكفالة المساءلة عن أي أعمال فظيعة يثبت أنها ارتكبت في أوكرانيا تحت ستار الحرب. والمساءلة عنصر حاسم في الردع. وتعني الولاية القضائية العالمية لمحاكمة جميع الجرائم الفظيعة تقريبا أنه لا يمكن لأي شخص الهروب من العدالة، بغض النظر عن القيود التي يبدو أنها موجودة داخل مؤسسات العدالة الدولية.

ويساورنا القلق إزاء اشتداد القتال في سيفيرودونيتسك، الذي يشكل تهديدا إنسانيا مع تعرض المزيد من المدنيين لوابل من تبادل إطلاق النار واضطرارهم إلى الفرار من منازلهم أو المأوى في مخابئهم، مع محدودية فرص الحصول على الغذاء والمياه النظيفة والاحتياجات الأساسية.

ونكرر التأكيد على أنه من الأهمية بمكان للأطراف المتحاربة التصرف وفقا لمتطلبات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من حيث صلته بمعاملة المدنيين. ونحثها على اتخاذ الخطوات الواجبة لحماية المدنيين والعاملين في مجال المعونة الإنسانية والهياكل الأساسية المدنية. وما زلنا ندعو إلى إنشاء الممرات الإنسانية واحترامها للسماح بالمرور الآمن للمدنيين الفارين من المدن المحاصرة، وإيصال المعونة والمساعدة الإنسانية.

والحاجة إلى حل سلمي أمر ملح ولا يمكن تحقيقه إلا باتباع طريق الحوار والدبلوماسية. وفي ذلك الصدد، نحث المجتمع العالمي والشركاء الإقليميين على بذل المزيد من الجهود دعما لاستئناف المحادثات بين الطرفين، التي توقفت منذ آذار/مارس. إن إنهاء الحرب الآن أمر بالغ الأهمية، سواء للحفاظ على حياة الشعب الأوكراني أو للتخفيف من التداعيات الأوسع نطاقا للنزاع، التي تسببت في صعوبات اقتصادية في أجزاء أخرى من العالم بعيدا عن مسرح الحرب.

وفي الختام، نعتقد أنه لا يوجد ما يبرر ارتكاب الفظائع. وفي هذا السياق، نحث بقوة على تخفيف حدة الخطب الرنانة والروايات البغيضة التي تؤجج جوا من الاستياء العميق وتحرض على ارتكاب أعمال عنف ضد الآخرين. وتؤكد غانا من جديد دعمها لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وتعرب عن التزامها بالعمل مع جميع الأطراف الأخرى لتحقيق نهاية مبكرة للحرب واستعادة السلام والاستقرار في أوكرانيا.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، السيدة أليس ندريتو، وكذلك ممثلي المجتمع المدني، على إحاطاتهم.

إن التحريض على العنف يدمر السلام والتسامح والوئام. وما فتئت الهند تؤمن بأن المجتمعات القائمة على مبادئ الديمقراطية والتعددية

تهيئ بيئة تمكن المجتمعات المتنوعة من العيش معا. وتؤدي الممارسة المشروعة للحق في حرية الرأي والتعبير في إطار دستوري دورا مهما وإيجابيا في تعزيز الديمقراطية وتشجيع التعددية ومكافحة التعصب.

وما من شك أيضا في أن الإرهاب يستهدف جميع الأديان والثقافات. نحن بحاجة إلى مكافحة كل من التطرف والإرهاب بشكل جماعي. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية كفالة ألا تقتصر مكافحة خطاب الكراهية والتمييز على عدد قليل مختار من الأديان والمجتمعات، بل تشمل جميع المتضررين.

لم يؤثر النزاع الأوكراني على أوروبا فحسب، بل على العالم بأسره. فلأثره المزعزع للاستقرار تداعيات إقليمية وعالمية أوسع نطاقا. ولا تزال الهند تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في أوكرانيا وتكرر دعوتها إلى الوقف الفوري للعنف ووضع حد للأعمال القتالية. ونؤيد جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء النزاع، ولا سيما المحادثات بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. وكما قلنا من قبل، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل في الفظائع المرتكبة في أوكرانيا.

ويؤثر ارتفاع أسعار الوقود ونقص الحبوب الغذائية والأسمدة تأثيرا غير متناسب، ولا سيما على البلدان النامية. وفي ذلك السياق، من الضروري لنا جميعا أن نقدر تقديرا كافيا أهمية الإنصاف والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول عندما يتعلق الأمر بالحبوب الغذائية. ويجب ألا تصبح الأسواق المفتوحة حجة لإدامة عدم المساواة وتعزيز التمييز.

والهند ملتزمة بالعمل بشكل بناء للتخفيف من الأثر السلبي للنزاع على الأمن الغذائي. وما فتئنا نقدم المساعدة المالية ونوفر الحبوب الغذائية للبلدان المجاورة التي تواجه عواقب النزاع في أوكرانيا.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن النظام العالمي المعاصر قد بُني على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات مجلس الأمن على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام المجلس بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

الرئيسة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما أخاطب أعضاء مجلس الأمن اليوم، كالعادة، ألاحظ أيضا حضور ممثل نظام بوتين، الذي يشغل المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. وقد استغل سفير بوتين مرة أخرى هذا المقعد لنقل المسؤولية عن الحرب إلى الجميع باستثناء روسيا. وقد سبق لي أن استرعيت الانتباه أكثر من مرة في القاعة إلى تكتيك روسيا المستخدم على نطاق واسع في المحاكاة العدوانية، حيث يكتسب المفترس ميزة بتقديم نفسه كضحية. إن هذه الدينامية تشبه إلقاء اللوم على الضحية حيث يلوم المغتصب الضحية على استفزازه لارتكاب جريمته.

ويحذو مبعوث بوتين حذو رئيسه الوزير لافروف الذي يستخدم الأسلوب نفسه عندما يدعي أن روسيا لم تغزُ أوكرانيا وأنها أعلنت عن عملية عسكرية لأنها "لم تكن لديها أي طريقة أخرى لكي توضح للغرب أن جر أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي كان عملا إجراميا". وذلك اعتراف قاطع وقد سُجل الآن في المحضر. إن التحايل العدواني أسلوب دفاعي شائع لدى المجرمين. ولكنه أسلوب عديم الفائدة كما سيفهم مبعوث بوتين بمجرد أن يشغل مقعدا آخر من مقاعد المحكمة المستقبلية لمجرمي الحرب الروس.

لن يكون بياني اليوم موجزا نظرا لتعقد المسألة. لقد أثبتت المعلومات التي استرعت انتباهنا مرة أخرى أنه لا يوجد خيار آخر لإنهاء هذه الحرب سوى مساءلة المعتدي تماما كما قدم النازيون للمساءلة في نورمبرغ. وتحتوي مواد محاكمات نورمبرغ على فحص شامل لنشأة النازية وطابعها المميت. أعتقد أن المحاكم المستقبلية ستوفر لنا إجابات شاملة بنفس القدر عن كيف تحولت روسيا إلى نظام عدواني ولاإنساني.

ولكن أود الآن أن أذكّر المجلس ببعض المعالم الهامة، بما في ذلك ما يتعلق بالتحريض على العنف. لم تنشأ الرغبة المهووسة في

القتل والتدمير لدى القيادة الروسية وجنرالات الجيش من العدم. فمنذ عقد التسعينيات بلور السياسيون ووسائل الإعلام الروسية خطابا محرضا على الحرب علاوة على خطاب الكراهية المشبعين بنوايا إمبريالية.

وإذ نؤول عبارة بينيتو موسوليني: فإن صحافة روسيا حرة، بل أكثر حرية من صحافة أي بلد آخر طالما أنها تدعم النظام. وربما تغيرت أهداف روسيا الرئيسية من وقت لآخر، غير أنها ظلت تركز دائما على الدول الديمقراطية وكل جيرانها تقريبا. لقد كان ذلك حال موسوليني وهو حال بوتين أيضا حيث كان يأمل كلا الطاغيين في أن تنتشر أيديولوجيتهما فيما وراء حدود أوروبا في نهاية المطاف وأن تتغلغل حتى في أمريكا.

ولكن لسوء حظهما أن العالم قد تجاهل هذا الاتجاه الخطيرالذي يشجع روسيا على تعزيز دعايتها العدوانية. علاوة على ذلك، تلقى الكرملين الكثير من الأدلة على مدى ٣٠ عاما على لامبالاة العالم بانتهاكات روسيا. وبالتالي فإن إفلاتها من العقاب كان مسألة وقت فحسب قبل أن تشن حربا شاملة.

لقد كان ذلك الحدث الذي عقد في هذه القاعة نفسها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ هو الذي أدى إلى تسلسل الأحداث المأساوية التي تلته. وبعد أن رفع الجلسة رئيس المجلس السفير السوفياتي فورونتسوف في اليوم الأخير قبل عشية عيد الميلاد (انظر S/PV.3024) افتتح الجلسة التالية (انظر S/PV.3025) الشخص نفسه ولكن بصفته ممثلا لبلد آخر: الاتحاد الروسي الذي لم يكن له وجود في ذلك الوقت في ميثاق الأمم المتحدة وقائمة الدول الأعضاء في المنظمة عموما. ولم يُجرَ تصويت في مجلس الأمن ولا في الجمعية العامة. كما لم يتخذ قرار رسمي من قبل أي من الهيئات، ليس بسبب عطلة عيد الميلاد. واكتفى الرئيس يلتسين بإخطار الأمم المتحدة بقراره الذي قبله أحدهم لأغراض تنفيذية دون مناقشة عامة أو تصويت.

عليه، شنت روسيا الحرب على الشيشان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وسويت مدينة غروزني بالأرض – كما هو الحال في العديد من المدن الأوكرانية اليوم – بمشاركة السفاح أحمد قديروف. وبلغ عدد القتلى بين السكان المدنيين في الشيشان عشرات الآلاف حتى وصل إلى ٨٠ ٠٠٠ ثم ١٠٠ ٠٠٠ وفقا لألكسندر ليبيد وزير الأمن القومي الروسي آنذاك. فماذا حدث ردا على قسوة روسيا وهمجيتها في الشيشان؟ بعد توقف قصير لحفظ ماء الوجه، دعا مجلس أوروبا الذي أنشيء بوصفه معقلا إن لم يكن معبدا لحقوق الإنسان، روسيا إلى أن تصبح عضوا فيه وهو ما فعلته لاحقا.

وفي عام ١٩٩١ وبناء على طلبها، فرض الرئيس الروسي نفسه على مجلس الأمن. وبعد خمس سنوات دعا مجلس آخر – مجلس أوروبا – النظام الروسي الغارق في الدماء إلى الانضمام إلى عضويته. ولم يقتصر الأمر على هذا ويجب على الجميع أن يستعدوا للمزيد. وكما لو كان القصد إهانة وثيقة هلسنكي الختامية قرر وزراء مجلس أوروبا في اجتماعهم الذي عقد في العاصمة الفنلندية في عام ٢٠١٩ إعادة حق روسيا في التصويت في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وذلك تحريض على العنف – أليس كذلك؟ لقد كان الوقت يمضي وكان الغزو الوشيك الشامل لأوكرانيا أكثر قربا، ومع ذلك استمر سيناريو التغاضي والاسترضاء.

قبل عقدين من الزمن التزمت روسيا بسحب قواتها من مولدوفا وجورجيا في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في اسطنبول في عام ١٩٩٩. وكما هو الحال دائما، تبين أن الالتزامات الروسية كانت مجرد وعود غير ملزمة. اليوم وبعد مرور ٢٣ عاما على ذلك المؤتمر لا تزال القوات الروسية منتشرة في ترانسنيستريا في مولدوفا. وأخفق العالم في التصدي الفعال للعدوان الروسي على جورجيا في عام ٢٠٠٨. في ذلك الوقت لم يكن ذلك بسبب عطلة عيد الميلاد – لأن أوروبا كانت في عطلة صيفية في آب/أغسطس. وعندما عاد المسؤولون إلى مكاتبهم، بما في ذلك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كان قد فُرِض واقع جديد بالنسبة للكثيرين الذين واصلوا أعمالهم كالمعتاد.

ولم تكن محاولة ضم شبه جزيرة القرم بعد ست سنوات والنزاع في دونباس سوى تطور منطقي لاستراتيجيات روسيا التي تهدف إلى

تقويض القانون الدولي والنظام القائم على القواعد. بيد أن هذه الأحداث لم تصبح نقطة تحول في علاقات العالم مع روسيا تماما كما حدث في تعامل العالم مع جرائم الحرب الروسية في سوريا. عوضا عن ذلك، ما زال العالم – الذي يسيطر عليه وهم العمل كالمعتاد – يعتقد أن الاسترضاء هو أكثر الطرق فعالية لإعادة روسيا إلى مسار الحياة الطبيعية بينما سَخِر الوزير لافروف في وجه زميله الغربي في جنيف عندما ترجمت عبارة "إعادة الضبط" في "زر إعادة الضبط" خطأ إلى "الشحن الزائد". وبعد أقل من عام، غزت روسيا جورجيا. ويستحق خط أنابيب نورد ستريم ٢ أن نخصص له فصلا كاملا في هذه الملحمة من التقارب بين الغاز المسبب لإدمان التراضي مع طاغية الكرملين.

ولا مناص أن تؤدي تلك التطورات بروسيا إلى وضعها الحالي بوصفها دولة فاشية عدوانية ولا حدود لسلوكها الإجرامي. ويمكن للمرء أن يعثر على استنتاجات الكثير من العلماء بشأن هذه المسألة، بما في ذلك استنتاجات تيموثي سنايدر، المؤرخ المعروف والأستاذ في جامعة ييل، الذي وصف مؤخرا معايير الفاشية، التي تنطبق على روسيا اليوم التي تسود فيها عبادة الزعيم الفرد، بل أن بها عبادة الموتى التي نشأت خلال الحرب العالمية الثانية. كما تسود فيها أسطورة العصر الذهبي الماضي من العظمة الإمبريالية، الذي تسعى لاستعادته بواسطة التعافي بالعنف على غرار حربها المميتة في أوكرانيا. ويمكن تتبع الرموز الفنية الفاشية بسهولة في الترويج لرمز "Z"، وفي تنظيم التجمعات الجماهيرية، وفي توطيد دعاية الحرب والتحريض على الكراهية تجاه أوكرانيا والأوكرانيين.

إن سرقة الموارد الأوكرانية من الأراضي المحتلة ومحاولات ضم هذه الأراضي تبرهن على أن نمط التفكير الإمبراطوري والاستعماري الجديد مبدأ توجيهي في سياسة الكرملين على الساحة الدولية. ولا ينبغي لنا أن ننخدع بخطاب روسيا المناهض للفاشية والنازية. إنه مجرد مظهر آخر من مظاهر انتحال الشخصية العدواني الذي ذهب إلى حدّ بعيد، بوصف روسيا للأوكرانيين بأنهم نازيون جدد من أجل تجريدهم من إنسانيتهم وجعلهم هدفاً مشروعاً للجنود الروس.

وفي هذه الأثناء، يريد بوتين المزيد من الأراضي، مشبهاً نفسه بالقيصر الروسي بطرس في القرن الثامن عشر. وفي حديثه عن البلدان المستقلة حديثاً، قال بوتين "إنها أيضاً قطعة من أرضنا نستعيدها" مدّعياً وجود "قيم أساسية" والتي "تشكل أساس الوجود [الروسي]".

وسؤالي هو: أين سيتوقف نظام يعلن طموحاته الإمبريالية التي تعود إلى ثلاثة قرون خلت باعتبارها قيمه الأساسية؟ إن بوتين، بتشبيه نفسه بالقيصر الروسي، يثير ما هو أكثر من مجرد تساؤلات تتعلق بحالته العقلية. فالديكتاتور يتحدث علناً عن تصميمه على السلوك والتصرف كحاكم من القرن الثامن عشر، فيما نعظه باقتباسات من ميثاق الأمم المتحدة. حقّاً؟

وبينما تنزف أوكرانيا وهي تقاتل من أجل حقها في الوجود، لا مكان لمعضلة الاختيار بين الاسترضاء وبين المساءلة. ولن يعني اختيار الاسترضاء سوى أنه تنتظرنا أحلك الأوقات. فلن تمتنع روسيا عن شيء في غزوها لأوكرانيا، مستخدمة أي وقف للقتال لجعل الأراضي المحتلة حديثاً معاقل لها ولجمع المزيد من وقود الحرب لتجديد هجماتها على أوكرانيا.

وأجد أن من المنافي للعقل أن نسمع نداءات لأوكرانيا بالنظر في دعوات لتقديم تنازلات إلى موسكو، صادرة عن بعض السياسيين في بلد قدّم وزير خارجيته، هنري كيسنجر، نصيحة لرئيسه قبل نصف قرن قائلاً: "إذا وضعوا اليهود في غرف الغاز في الاتحاد السوفيتي، فهذا ليس مصدر قلق لأمريكا". ويعتقد بعض المثقفين اليوم المنتمين إلى نفس المدرسة أن مقتل عشرات الآلاف من الأوكرانيين على يد الديكتاتور في موسكو لا يشكل مصدر قلق. هذا هو فن الدبلوماسية، أليس كذلك؟ أم أنه فن التحريض؟ لقد فرّت عائلة كيسنجر فعلياً من الفاشية والنازية وعلى الأرجح من غرف الغاز في أوروبا، التي كانت على وشك أن يغزوها هتلر، وهو يدفعنا الآن إلى الموت خنقاً على يد "بوتين خليفة هتلر" وهناك من يجرؤ على أن ينصحنا بالاستماع إليه؟

لذلك، لم يكن من المستغرب أن يختتم كاتب المقال النقدي المنشور اليوم في صحيفة الغارديان اللندنية لواحد من أكثر الكتب

مبيعاً، من تأليف كذّاب مذهل ذي ذاكرة ممتازة، مقاله بالتذكير بأنه سيبقى دائماً في نظر منتقديه الرجل الذي أخبر ديكتاتور شيلي أوغوستو بينوشيه بأنه كان متعاطفاً مع ما كان يحاول القيام به. قبل أسبوع واحد فقط، ادعى بوتين أن الاتحاد السوفياتي السابق كان روسيا التاريخية. فماذا بعد؟ هل سيتقدّم مبعوث بوتين بطلب لتبديل لوحات الأسماء في هذه القاعة مرة أخرى – مبدلاً إياها هذه المرة من "الاتحاد الروسي" إلى "الاتحاد السوفياتي"؟ في نهاية المطاف، سيكون ذلك في امتثال تام للميثاق بصيغته الحالية – لأن الاتحاد السوفياتي لا يزال موجوداً فيه. أليس كذلك؟

إن المعتدين الذين يبحثون عن فريسة يهاجمون من هم أضعف منهم، أو من يبدون أنهم أضعف منهم، وقد يستسيغون طعم الدم البشري بعد تلك الهجمات ويصبحون سفاحين. ويتجلى تحوّل روسيا إلى نظام فاشي عدواني بالفعل في عدم قدرتها على الامتناع عن مهاجمة أولئك الذين تعتبرهم فريسة ضعيفة. ويجب علينا جميعاً أن نمنع ذلك – وكلما كان ذلك أسرع، كان أفضل.

إن أوكرانيا، التي تقف الآن على خط المواجهة، مُسلحة بالإرادة اللازمة لدى قادتها وبعزم وشجاعة جيشها وشعبها وبتضامن دولي لم يسبق له مثيل. وإذا سمحنا بأن تنمو مخالب جديدة لبوتين أو لخليفته على عرش الكرملين بدلاً من تلك المقصوصة المغمّسة بدماء الأوكرانيين، فإن الحرب القادمة ستكون وشيكة – وسيدفع العالم المتحضّر ثلاثة أضعاف الثمن المدفوع اليوم. فلننهِ الفاشية الروسية الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان نيابة عن دول البلطيق الثلاث – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها بشأن هذا الموضوع الشديد الأهمية.

نؤيد جميع جهود الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة استجابة للحالات التي يتعرض فيها السكان لخطر الفظائع أو حيث تُرتكب الجرائم. وتقع على عاتق الدول مسؤولية التصدي للتحريض على العنف ومكافحته والتخفيف من خطر الجرائم الوحشية.

وللأسف، نشهد اليوم عدوان روسيا العسكري الواسع النطاق وغير المبرر على سيادة دولة أوكرانيا الديمقراطية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، بدعم من بيلاروس الشريكة في العدوان. وما انفكّت أوكرانيا طوال سنوات عن كونها من بين الأهداف الرئيسية للمعلومات المضللة المؤيدة للكرملين التي تحاول خلق مبرر للغزو الروسي.

وعلاوة على ذلك، فإن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا بقيادة كبار المسؤولين الروس، مصحوبة باستخدام لغة متطرفة ومُسممة لوصف أوكرانيا والأوكرانيين في وسائط الإعلام التي يملكها الكرملين ويتحكم بها، ما برحت تؤدي إلى ارتكاب القوات الروسية لفظائع مع تسامح المجتمع الروسي معها.

وقد نفى مسؤولون روس رفيعو المستوى ومعلقون في وسائل الإعلام الحكومية مراراً وتكراراً وجود هوية أوكرانية متميزة. وتم توظيف مجموعة متنوعة من الروايات الكاذبة التي توحي بأن أولئك الذين يُعرّفون أنفسهم على أنهم أوكرانيون يُهددون وحدة روسيا أو أنهم نازيون، وبالتالي فهم يستحقون العقاب أو حتى الإزالة من الوجود.

وما فتئ الرئيس بوتين والمسؤولون الروس يوظفون ما يسمى بتكتيكات "عكس الصورة" من خلال اتهام ضحاياهم بارتكاب ذات الجرائم التي يرتكبونها هم أنفسهم. وقُدمت ادعاءات كاذبة بأن أوكرانيا ارتكبت إبادة جماعية أو أبادت السكان المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون المدعومون من روسيا، وقد استُخدمت كذريعة لغزو أوكرانيا. وتذرّع مسؤولون روس ووسائل إعلام حكومية مراراً وتكراراً بالقضاء على النازية باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للحرب التي ما برحت روسيا تشنّها ضد أوكرانيا.

إن السلطات الروسية لم تنكر فحسب الفظائع التي ارتكبتها قواتها، بل كافأت أيضاً الجنود المشتبه في ارتكابهم عمليات قتل جماعي في أوكرانيا، مما مكّن الجنود من ارتكاب المزيد من الفظائع –

والمجتمع الروسي من التغاضي عنها – بما في ذلك عمليات الإعدام الجماعي؛ وقتل المدنيين؛ وقصف المناطق السكنية والمستشفيات ورياض الأطفال؛ واستخدام الأسلحة المحظورة؛ وتدمير البنية التحتية الحيوية؛ والعنف الجنسي؛ واستخدام الاغتصاب والتعذيب كسلاح من أسلحة الحرب؛ والترحيل القسري للمدنيين إلى روسيا، بمن فيهم الأطفال الأوكرانيون.

تُظهر كل تلك الفظائع علامات واضحة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وندين تلك الجرائم بأشد العبارات ونحثّ روسيا على سحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً فوراً ودون قيد أو شرط.

إن خطاب روسيا العدائي يكشف النقاب عن نواياها الإمبريالية الحقيقية. وإذا لم يكن هناك رد دولي واضح وقوي لوقفها، فسيكون العدوان على أوكرانيا مجرد بداية. ويتحدث الكرملين علناً عن الاستيلاء على الأراضي ويهدد باستعادة الأراضي من بلدان مجاورة. وتُحرّض السلطات الروسية الجمهور مباشرة من خلال توجيه دعايتها وتضخيمها عبر وسائل الإعلام الخاضعة للسيطرة والرقابة الشديدة فيما يتعلق بالحرب. وتستخدم شخصيات ذات نفوذ كبير من السياسيين والرموز الدينية والإعلاميين في وسائط الإعلام التي تديرها الدولة، للدعاية والتحريض على العنف.

وجمهور الدعاية الروسية ينقسم إلى شقين: المجتمع الروسي والجمهور العالمي. وتسعى الرسائل الموجهة إلى المجتمع الروسي إلى زيادة الكراهية تجاه الدول الأخرى، والدعوة إلى العنف والعدوان وتبريرهما. وتنزلق وسائل الإعلام المستقلة والصحفيون والإعلاميون في روسيا والمجتمع الروسي نحو هاوية الدعاية الروسية، بسبب القمع الشديد والبطش الذي يتعرض له المجتمع المدني.

كما أن تلاعب روسيا وتدخلها بالمعلومات له تداعيات عالمية. لقد تسبب العدوان الروسي في تزايد انعدام الأمن الغذائي في العالم. ونما يدعو إلى السخرية أن هذه الإجراءات تقترن أيضا بحملة تضليل عالمية تهدف إلى صرف الانتباه عن مسؤولية روسيا عن زعزعة استقرار أسواق المواد الغذائية وتقويض الدعم العالمي لأوكرانيا. ومن المهم أن نضع الحقائق في نصابها الصحيح: فالحصار الروسي للموانئ الأوكرانية والقصف الروسي للأراضي الصالحة للزراعة ومواقع تخزين الأغذية في أوكرانيا – وليس العقوبات الغربية – هما اللذان يتسببان في نقص الغذاء.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا أننا في خضم تلك الحرب الدنيئة، نعرب عن تضامننا مع أوكرانيا. وستواصل دول البلطيق تقديم دعم قوي لأوكرانيا، بما في ذلك الدعم الإنساني وغيره من أشكال الدعم المادي، للصمود في وجه العدوان الروسي.

ويجب مساءلة أولئك الذين يرتكبون جرائم فظيعة في أوكرانيا ويحرضون على ارتكابها، وستتم مساءلتهم. وسنواصل الانخراط في آليات المساءلة للتصدي للفظائع الجماعية التي ترتكب في أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد مليناز (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، السيدة أليس وايريمو نديريتو، وكذلك ممثليّ المجتمع المدني على إحاطاتهم القيمة.

هذه بالفعل فرصة طيبة لنا لإعادة تركيز اهتمامنا على مسألة الجرائم الفظيعة على وجه الخصوص.

ويتضمن الإطار التحليلي للجرائم الفظيعة إشارات صريحة إلى التحريض على العنف والتمييز والتعصب والكراهية بوصفه عامل خطر مشترك للجرائم الفظيعة، فضلا عن كونه عامل خطر محدد يتصل بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. ومن المؤسف أنه بالنظر إلى الحالة في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، وخاصة في عام ٢٠٢٢، فإن كل هذه المخاطر كانت حاضرة على نطاق واسع في خطاب نظام بوتين. ومما يؤسف له على نحو أكب أن التحريض الذي دبرته الدولة الروسية أدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم المروعة في أوكرانيا، مع صور بشعة لعمليات القتل الجماعي والمقابر الجماعية وغيرها من التقارير الفظيعة الواردة من أماكن مختلفة في جميع أنحاء أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافأة الجنود الذين قد يكونون مسؤولين مسؤولية مباشرة عن الجرائم الدولية المرتكبة في بوتشا وغيرها من القرى الأوكرانية ليس استهزاء بالضحايا الأبرياء فحسب، بل هو أيضا تأييد صارخ من جانب روسيا لثقافة الإفلات من العقاب.

وما فتئت سلوفاكيا تشعر بقلق بالغ إزاء الدعاية الحربية الروسية التي تدافع عن عدوانها غير المبرر وبدون استفزاز على أوكرانيا تحت ذريعتين واهيتين هما "اجتثاث النازية" والإبادة الجماعية أو إبادة السكان المدنيين في المناطق الانفصالية المدعومة من روسيا التي يزعم أن أوكرانيا ارتكبتها.

وهاتان الذريعتان الكاذبتان تشبهان إلى حد كبير الأنماط التي رأيناها في الماضي، والتي شملت أيضا ما يسمى بالاتهام في إطار تكتيكات عاكسة وتأطير الجماعات المستهدفة كتهديد وجودي من أجل تبرير الفظائع وتصوير الحرب على أنها دفاعية ولا مفر منها. وما نشهده الآن في أوكرانيا هو خطاب مماثل، وللأسف الشديد، سلوك مماثل من جانب نظام بوتين، يضخمه إنكاره المستمر لأوكرانيا بوصفها دولة ذات سيادة ودولة مستقلة.

وهذا ببساطة أمر غير مقبول وتناقض صارخ بين مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتزامات روسيا بموجب المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة الثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، إذا ثبتت نية الإبادة الجماعية. وغني عن القول أن التحريض على جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يعاقب عليه القانون الدولي العرفي كذلك.

وفي سياق الإبادة الجماعية المزعومة التي ارتكبتها أوكرانيا والتي ساقتها روسيا كذريعة زائفة لغزوها، تشير سلوفاكيا إلى القرار الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس، وتحث روسيا بقوة على الامتثال للتدابير المؤقتة التي أمر بها في هذا القرار.

إن التحريض على العنف الذي وصفته للتو تطور منذ ٢٤ شباط/فبراير إلى ارتكاب فظائع في أوكرانيا بصورة يومية تقريبا. ويجب تحقيق العدالة في تلك الجرائم. وسلوفاكيا، بوصفها بلدا مجاورا استقبل مئات الآلاف من اللاجئين من أوكرانيا، ومن بينهم شهود محتملون على الفظائع وضحاياها، أسهمت بالتالي بنشاط وبأفضل روح ممكنة في الجهود الرامية إلى التحقيق على النحو الواجب في الجرائم المرتكبة في أوكرانيا ومقاضاتها على الصعد الوطنية والثنائية والإقليمية، وكذلك على المستوى الدولي.

ولمجرد تقديم بعض الأمثلة الموجزة، بدأت السلطات السلوفاكية تحقيقات وطنية في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يزعم ارتكابها في أوكرانيا. وأرسلنا خبراءنا لمساعدة جهود التحقيق الأوكرانية. وأصبحنا جزءا من فريق التحقيق المشترك الذي أنشئ بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. وانضممنا إلى الدول الأخرى في إحالة الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتؤيد سلوفاكيا أيضا المبادرات الأخرى الرامية إلى إيجاد الحقائق والتحقيق في الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا، فضلا عن التنسيق السليم فيما بينها جميعا. وما فتئنا ثابتين في موقفنا الثابت ضد ثقافة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم في أوكرانيا، وكذلك في أجزاء أخرى من العالم، بغض النظر عن مرتكبيها، وسنظل حازمين في ذلك الصدد.

وأخيرا وليس آخرا، اسمحوا لي أن أكرر دعواتنا إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا والانسحاب غير المشروط لجميع القوات الروسية من كامل أراضي أوكرانيا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥